الآن
حَمِيَ الوطيس
أيها الردادي!

سلسلة

من النقد العلمي المنهجي

٢٣

الكوكب الدُّري المتَلَالي

المنقض

على دعاوى خالد الردادي الجاني الشانئ القالي

في مقاله البالي

كشف كذبات، وتحريفات، وخيانات، وتدليسات،
وتلبيسات خالد الردادي!

تأليف

فضيلة الشيخ فوزي بن عبدالله بن محمد الحميدي الأثري

﴿فَمَنِ اعْتَدَى عَلَيْكُمْ فَاعْتَدُواْ عَلَيْهِ بِمِثْلِ مَا اعْتَدَى عَلَيْكُمْ﴾

((الجزء الخامس))

ذكر الدليل على ذم من لم يتثبت من ذكر الأحاديث المعلولة، والشاذة، والمنكرة التي في الكتب المصنفة، ويذكرها للناس.

اعلم رحمك الله أن علم العلل هو أدق علوم الحديث، وأغمض أنواع الحديث، ولا يقوم به إلا من فهمه الله تعالى هذا العلم الثاقب.

قال ابن حجر رحمه الله في ((النكت)) (ج٢ ص٧١١): (وهذا الفنُّ أغمضُ أنواع الحديث، وأدقُّها مسلكاً، ولا يقوم به إلا من منحه الله تعالى فهماً غائصاً، وإطِّلاعاً حاوياً، وإدراكاً لمراتِبِ الرواة، ومعرفة ثاقبة، ولهذا لم يتكلم فيه إلا أفرادٌ من أئمة هذا الشأن وحُذّاقِهم، وإليهم المرجعُ في ذلك لما جعل الله فيهم من معرفة ذلك، والاطّلاعِ على غوامضِهِ دونَ غيرهم ممّن لم يمارس ذلك).اهـ

وقال ابن رجبٍ رحمه الله في ((شرح العلل)) (ج٢ ص٦٦٢): (اعلم أن معرفة صحة الحديث وسقيمه يحصل من وجهين:

أحدهما: معرفة رجاله، وثقتهم وضعفهم، ومعرفة هذا هين لأن الثقات والضعفاء قد دونوا في كثير من التصانيف، وقد اشتهرت بشرح أحوالهم التآليف

الوجه الثاني: معرفة مراتب الثقات، وترجيح بعضهم على بعض عند الاختلاف، إما في الإسناد، وإما في الوصل والإرسال، وإما في الوقف والرفع ونحو ذلك.

وهذا هو الذي يحصل من معرفته واتقانه، وكثرة ممارسته الوقوف على دقائق علل الحديث).**اهـ**

وقال ابن رجب رحمه الله في ((شرح العلل)) (ج٢ ص٦٦٢): (ولا بد في هذا العلم من طول الممارسة، وكثرة المذاكرة، فإذا عدم المذاكرة به، فليكثر طلبة المطالعة في كلام الأئمة العارفين به كيحيى بن سعيد القطَّان، ومن تلقى عنه كأحمد بن حَنْبَلٍ وابنِ مَعِينٍ وغيرهما.

فمن رزق مطالعة ذلك وفهمه وفقهت نفسه فيه، وصارت له فيه قوة نفس وملكة، **صلح له أن يتكلم فيه**).اهـ

ومما لاريب فيه أن كلَّ جهدٍ لأي عالم فهو عُرضةٌ للأخذ والرّدّ، ولذا فإن العالم يورد عدداً من الأحاديث في كتبه، فيصيب في صحة بعضها، ويخطئ في البعض الآخر، فله أجر على اجتهاده في تبيين السنة النبوية.

وقد أعلَّ العلماء غير ما حديث في كتب الأئمة ولم يقل أحد من العلماء بأن هذا فيه طعن في الأئمة، وفي كتبهم! [1].

قلت: وأحياناً لايكفي عزو الحديث، والحكم عليه بذلك، بل لابد من جمع طرقه، وألفاظه حتى يتبين صوابه، أو خطؤه.

فعن الإمام يحيى بن معين رحمه الله قال: (لَوْ لَمْ نَكْتُبِ الْحَدِيثَ مِنْ ثَلَاثِينَ وَجْهًا مَا عَقَلْنَاهُ) [2].

وفي رواية: (لو لم نكتب الحديث من مئة وجه ما وقعنا على الصواب).

---

١) ولذلك فقد سلك أهل السنة في هذا الزمان سبيل سلفهم في تمييز السنة، وتحذير المسلمين من نسبة الحديث إلى النبي ﷺ دون التحقق من ثبوته، حذراً من الوعيد الشديد، والتهديد الأكيد في قول النبي ﷺ.

٢) **أثر صحيح**.

أخرجه الخطيب في ((الجامع لأخلاق الراوي)) (١٦٩٩)، وابن حبان في ((المجروحين)) (ج١ ص٣٣)، والخليلي في ((الإرشاد)) (ج٢ ص٥٩٥) من طرق عن العباس بن محمد الدوري قال: سمعت يحيى بن معين به.

قلت: وهذا سنده صحيح.

وعن إياس بن معاوية رحمه الله قال: (إيَّاك والشَّاذُّ من العلم).

أثرٌ صحيح.

أخرجه أحمد في ((المسائل)) (ص٤٨)، وابن عساكر في ((تاريخ دمشق)) (ج١٠ ص١٩) من طريق عمر بن علي المقدَّمي عن سفيان بن حسين عن إياس بن معاوية به.

قلت: وهذا سنده صحيح.

وعن الإمام أحمد رحمه الله قال: (الحديث إذا لم تُجْمَعْ طُرُقه لم تفهمه، والحديث يفسِّر بعضه بعضاً) [1].

قلت: فإذا تأكدنا تفرد راوٍ، أو مخالفته من خلال الجمع والمقارنه، فلذلك يمنع النقاد من تصحيحه، فقارن بين طرقه، وألفاظه بعين فاحصة، ونظرة نافذة، يتبين لك الصحيح منه والضعيف سنداً، أو متناً أو كلاهما.

قال الحافظ الخطيب البغدادي رحمه الله في ((الجامع)) (ج٢ ص٢٩٥): (السبيل إلى معرفة علة الحديث أن يُجمع بين طرقه، ويُنظر في اختلاف رواته، ويعتبر بمكانهم من الحفظ، ومنزلتهم في الاتقان والضبط).اهـ

وقال ابن القيم رحمه الله في ((الفروسية)) (ص٦٤): (وقد عُلِمَ أن صِحَّةَ الإسنادِ شرطٌ من شروطِ صحة الحديث، وليست موجبةً لصحة الحديثِ، فإنَّ الحديثَ إنَّما يَصحُّ بمجموعِ أمورٍ منها: صحةُ سنده، وانتفاءُ علته، وعدمُ شذوذه ونكارته، وأن لا يكونَ روايه قد خالف الثقات، أو شذَّ عنهم).اهـ

---

١)أثر حسن.

أخرجه الخطيب في ((الجامع لأخلاق الراوي)) (١٧٠٠) من طريق محمد بن أيوب المعافي قال: سمعت إبراهيم الحربي يقول: سمعت أحمد به.

قلت: وهذا سنده حسن.

وذكره ابن الصلاح في ((المقدمة)) (ص٩١).

وقال الصنعاني رحمه الله في ((توضيح الأفكار)) (ج١ ص٢٣٤): (الحاصل أنه لا تَلازُمَ بين الإسناد والمتن، إذ قد يَصُحُّ السندُ، أو يحسن لاستجماع شرائطهما، ولا يَصُحُّ المتن لشذوذ، أو علةٍ، وقد لا يصح السندُ، ويصح المتن من طريق أخرى).اهـ

قلت: وقد يُصحح بعض المحدثين حديثاً لتعدد طرقه دون النظر، والتفحص في متنه، ويكون في المتن مخالفة للقرآن، أو للأحاديث المتواترة الصحيحة، أو لقاعدة علمية تستند إلى جملةِ نصوصٍ من القرآن والسنة الصحيحة.

مثال ما يُنْتَقد من الأحاديث من جهة المتن، لأنه مناقض لما جاء في الآيات القرآنية، والأحاديث الصحيحة:

كحديث أبي هريرة ﷺ الذي أخرجه مسلم في ((صحيحه)) (٢٧٨٩) **عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: أَخَذَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِيَدِى فَقَالَ: ((خَلَقَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ التُّرْبَةَ يَوْمَ السَّبْتِ، وَخَلَقَ فِيهَا الْجِبَالَ يَوْمَ الأَحَدِ، وَخَلَقَ الشَّجَرَ يَوْمَ الاِثْنَيْنِ، وَخَلَقَ الْمَكْرُوهَ يَوْمَ الثُّلاَثَاءِ، وَخَلَقَ النُّورَ يَوْمَ الأَرْبِعَاءِ، وَبَثَّ فِيهَا الدَّوَابَّ يَوْمَ الْخَمِيسِ، وَخَلَقَ آدَمَ عَلَيْهِ السَّلاَمُ بَعْدَ الْعَصْرِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ فِى آخِرِ الْخَلْقِ، وَفِى آخِرِ سَاعَةٍ مِنْ سَاعَاتِ الْجُمُعَةِ فِيمَا بَيْنَ الْعَصْرِ إِلَى اللَّيْلِ))** [1].

حديث منكر.

---

١) ويغلب على الظن أن أبا هريرة ﷺ أوقفه عن كعب، ولكن بعض الرواة ممن رواه عنه أخطأ فجعله مرفوعاً إلى النبي ﷺ.
فقد روى مسلم في كتاب ((التمييز)) (ص١٢٨) بإسناد صحيح عن بُكير الأشج قال: قال لنا بُسر بن سعيد: (اتقوا الله، وتحفَّظوا من الحديث، فوالله لقد رأيتُنا نجالس أبا هريرة ﷺ فيحدث عن رسول الله، ويحدثنا عن كعب، ثم يقوم، فأسمعُ بعض من كان معنا يجعل حديث رسول الله ﷺ عن كعب، وحديث كعب عن رسول الله ﷺ).

قلت: وقد أعلَّ هذا الحديث غيرُ واحدٍ من الحفاظ، وجعلوه من كلام كعب الأحبار!.

قال البخاري رحمه الله في ((التاريخ الكبير)) (ج١ ص٤١٣) بعد أن أورده من طريق أبي هريرة عن رسول الله ﷺ: (وقال بعضُهم عن أبي هريرة رضي الله عنه عن كعب، وهو أصح).

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله في ((الفتاوى)) (ج١٧ ص٢٣٦): (هو حديثٌ معلول قدح فيه أئمة الحديث كالبخاري وغيره، قال البخاري: الصحيح أنه موقوف على كعب الأحبار، وقد ذكر تعليلَه البيهقي أيضاً، وبينوا أنه غلطٌ ليس مما رواه أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ، **وهو مما أنكر الحذّاق على مسلم إخراجه إياه**).اهـ

وقال ابن كثير رحمه الله في ((تفسيره)) (ج٣ ص٤٢٢) بعد أن أورد هذا الحديث عن مسلم: (فيه استيعاب الأيام السبعة، والله تعالى قد قال: (في ستة أيام)، ولهذا تكلم البخاري وغير واحد من الحفاظ في هذا الحديث، وجعلوه من رواية أبي هريرة عن كعب الأحبار ليس مرفوعاً).اهـ

وقال ابن كثير رحمه الله في ((تفسيره)) (ج١ ص٩٩): (هذا الحديث من غرائب ((صحيح مسلم))!).اهـ

وحديث أبي موسى الأشعري رضي الله عنه مرفوعاً: **((أُمَّتِي هَذِهِ أُمَّةٌ مَرْحُومَةٌ، لَيْسَ عَلَيْهَا عَذَابٌ فِي الآخِرَةِ، عَذَابُهَا فِي الدُّنْيَا الْفِتَنُ، وَالزَّلاَزِلُ، وَالْقَتْلُ))**.

حديث منكر.

أخرجه أبوداود في ((سننه)) (٤٢٧٨)، وأحمد في ((المسند)) (ج٤ ص٤١٠)، والحاكم في ((المستدرك)) (ج٤ ص٤٤٤).

وقد صححه الشيخ الألباني رحمه الله في ((الصحيحة)) (٩٥٩) بمجموع طرقه.

وهذا الحديث –مع أن أكثر أسانيده لا تصح– منكرُ المتن، لأنه يخالف الأحاديث الصحيحة الثابتة عن النبي ﷺ من رواية غير واحد من أصحابه رضي الله عنهم: (أنه يخرج ناس من أمته من النار بالشفاعة).

قال البخاري رحمه الله في ((التاريخ الأوسط)) (ج١ ص٣٩٦) بعد أن أورد طُرُقَ هذا الحديث، وأبان عن عللها: (وفي أسانيدها نظر، والأول أشبه، والخبر عن النبي ﷺ في الشفاعة، وأن قوماً يُعَذَّبُون ثم يخرجون، أكثرُ وأَبْيَن).اهـ

وقال الوزير رحمه الله في ((تنقيح الأنظار)) (ص٩٥): (المراد بصحة الإسناد، وحسنه، وضعفه من أساليب أهل الحديث أن يحكموا بالصحة، والحسن، أو الضعف على الأسانيد دون متن الحديث، فيقولون: إسناده صحيح، دون حديث صحيح، ونحو ذلك، وهذا كثير ما يقع في كلام الدارقطني والحاكم).اهـ

قلت: وتظهر براعة طالب الحديث في هذا الفن الشريف في الأحاديث التي تعددت أسانيدُها، ولا يخلو واحدٌ منها من مقال، فلا بدَّ له أن يُمْعِنَ النظر في تلك الأسانيد، ويدرسها دراسة دقيقة وافية، ويتأكد من أن هذه الطرق فيها من الضعف ما يُحتمل، فيصحح متن الحديث، أو يُحسِّنُهُ، أو يُضعِّفُهُ على حسب قواعد علم الحديث.

وهناك ظاهرة خطيرة شاعت، وذاعت لا بُدَّ من التنبيه عليها: وهو أن كثيراً من طلبة العلم الذين شَدَوْا شيئاً من المعرفة في هذا العلم، وظَنُّوا بأنفسهم أنَّهم قد

بلغوا الغاية فيها، يَتَصَدَّوْنَ لتحقيق الكتب، وتخريج ما فيها من أحاديث، ويُصْدِرُونَ الأحكام عليها، بحسب ما عندهم من العلم!، وقد وقع لهم في أثناء ذلك أخطاء كثيرة، وأحكامٌ غير متزنة، ونتائجُ مبنية على قصور في الاطلاع، فهؤلاء ينبغي لهم أن لا يُقْحِموا أنفسهم في هذا المجال إلا بعد أن يَتَمَرَّسوا على يد مَنْ هو أقدرُ منهم فيه، وأوسع اطلاعاً، وأمهر في معرفة دقائق هذا العلم وخفاياه.

وابنُ اللَّبُونِ إذَا مَـا لُزَّ في قَــرَنٍ

لَمْ يَسْتَطِعْ صَوْلَةَ الْبُزْلِ القَنَاعِيسِ

وهؤلاء يرون أن ما يكتبونه من أحاديث غريبة ضعيفة في مؤلفاتهم أنها خير للناس في دينهم، فإذا هي شر للناس، حيث يتعبدون الله بها، بل هؤلاء يعتدون بها، والله المستعان.

قال الإمام مالك بن أنس رحمه الله: (شَرُّ الْعِلْمِ الْغَرِيبُ ، وَخَيْرُ الْعِلْمِ الظَّاهِرُ الَّذِي قَدْ رَوَاهُ النَّاسُ)[1].

وقال الإمام عبدالرزاق الصنعاني رحمه الله: (كُنَّا نَرَى أَنَّ غَرِيبَ الْحَدِيثِ خَيْرٌ ، فَإِذَا هُوَ شَرٌّ)[2].

---

١) **أثرٌ حسن.**

أخرجه الخطيب في ((الجامع لأخلاق الراوي)) (١٣٢٨) من طريق أحمد بن سهل بن حمدويه يقول: سمعت سهل بن المتوكل يقول: سمعت محمد بن عمر التيمي قال: سمعت مالك بن أنس به.

قلت: وهذا سنده حسن.

وذكره ابن عبدالهادي في ((سَيْر الحاث)) (ص٩٣)، وابن رجب ((شرح العلل)) (ص٢٣٤).

٢) **أثرٌ حسن.**

قلت: فينبغي للمؤلف أن يتشدَّد في الأحاديث النبوية، فلا يرويها إلا عن أهل المعرفة، وهذا أسلم له ولغيره، والله المستعان.

وبوب الحافظ الخطيب البغدادي في ((الجامع لأخلاق الراوي)) (ج٢ ص١١٩): تجنُّب الرواية عن الضعفاء، والمخالفين من أهل البدع.

وبوب الحافظ الخطيب البغدادي في ((الكفاية)) (ج١ ص٤١٩): باب ترك الإحتجاج بمن غلبَ على حديثه الشواذ، ورواية المناكير، والغرائب من الأحاديث.

فعن الإمام إبراهيم بن أبي علية رحمه الله قال: (مَنْ حَمَلَ شَاذَّ الْعُلَمَاءِ حَمَلَ شَرًّا كَثِيرًا) [1].

وقال الإمام الشافعي رحمه الله: (لَيْسَ الشَّاذُّ مِنَ الْحَدِيثِ أَنْ يَرْوِيَ الثِّقَةُ حَدِيثًا لَمْ يَرْوِهِ غَيْرُهُ، إِنَّمَا الشَّاذُّ مِنَ الْحَدِيثِ أَنْ يَرْوِيَ الثِّقَاتُ حَدِيثًا فَيَشِذُّ عَنْهُمْ وَاحِدٌ فَيُخَالِفُهُمْ) [2].

أخرجه الخطيب في ((الجامع لأخلاق الراوي)) (١٣٣٠) من طريق أبي عبدالرحمن بن أبي الليث يقول: سمعت عبدالرحمن بن بشر بن الحكم يقول: سمعت عبدالرزاق به.

قلت: وهذا سنده حسن.

١) **أثرٌ حسن**.

أخرجه الخطيب في ((الكفاية)) (٣٩٢)، وابن عساكر في ((تاريخ دمشق)) (ج٦ ص٤٣٨) من طريق يحيى بن عثمان القرشي قال: حدثنا محمد بن حميد الحمص قال: حدثني إبراهيم بن أبي علية به.

قلت: وهذا سنده حسن.

٢) **أثرٌ صحيح**.

وفي رواية: (إِنَّمَا الشَّاذُّ أَنْ يَرْوِيَ الثِّقَةُ حَدِيثًا يُخَالِفُ فِيهِ النَّاسَ، هَذَا الشَّاذُّ مِنَ الْحَدِيثِ).

قلت: ومن يحدث بالأحاديث الضعيفة في مؤلفاته، ولا يرجع عنها بعد نصحه، فلا يؤخذ عنه الحديث.

قال الحافظ ابن الجوزي رحمه الله في ((الموضوعات)) (ص١٠٣): (واعلم أن حديث المنكر يقشعر له جلد طالب العلم منه، وقلبه في الغالب). اهـ

وقال الْحُسَيْنُ بْنُ مَنْصُورٍ: سُئِلَ أحمد بْنُ حَنْبَلٍ : عَمَّنْ نكْتُب الْعِلْم؟ فَقَالَ: (عَنِ النَّاسِ كُلِّهِمْ، إِلا عَنْ ثَلاثَةٍ، صَاحِبِ هَوًى يَدْعُو إِلَيْهِ، أَوْ كَذَّابٍ، فَإِنَّهُ لا يُكْتَبُ عَنْهُ قَلِيلٌ وَلا كَثِيرٌ، أَوْ عَنْ رَجُلٍ يَغْلَطُ ، فَيُرَدُّ عَلَيْهِ فَلا يَقْبَلُ)[1].

أخرجه ابن أبي حاتم في ((أدب الشافعي)) (ص٢٣٣)، وابن عدي في ((الكامل)) (ج١ ص١٢٤)، والحاكم في ((المعرفة)) (ص١١٩)، والبيهقي في ((مناقب الشافعي)) (ج٢ ص٣٠)، وفي ((معرفة السنن والآثار)) (ج١ ص٨)، والخطيب في ((الكفاية)) (٣٩٣) من طريق يونس بن عبدالأعلى قال: سمعت الشافعي به.

قلت: وهذا سنده صحيح.

١) **أثرٌ صحيح.**

أخرجه الخطيب في ((الكفاية)) (٤١٠) من طريق محمد بن صالح يقول: سمعت أحمد بن المبارك يقول: سمعت الحسين بن منصور به.

قلت: وهذا سنده صحيح.

وقال الإمام ابْنَ الْمُبَارَكِ رحمه الله: (يُكْتَبُ الْحَدِيثُ إِلا عَنْ أَرْبَعَةٍ، غَلاطٍ لا يَرْجِعُ ، وَكَذَّابٍ، وَصَاحِبِ بِدْعَةٍ وَهَوًى يَدْعُو إِلَى بِدْعَتِهِ، وَرَجُلٍ لا يَحْفَظُ، فَيُحَدِّثُ مِنْ حِفْظِهِ) (١).

وقال عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ: كُنَّا عِنْدَ شُعْبَةَ بنِ الحَجَّاجِ فَسُئِلَ: يَا أَبَا بِسْطَامٍ حَدِيثُ مَنْ يُتْرَكُ؟ فقَالَ: (مَنْ يَكْذِبُ فِي الْحَدِيثِ، وَمَنْ يُكْثِرُ الْغَلَطَ ، وَمَنْ يُخْطِئُ فِي حَدِيثٍ مُجْتَمَعٍ عَلَيْهِ، فَيُقِيمُ عَلَى غَلَطِهِ، فَلا يَرْجِعُ، وَمَنْ رَوَى عَنِ الْمَعْرُوفِينَ مَا لا يَعْرِفُهُ الْمَعْرُوفُونَ) (٢).

وفي رواية: (وَإِذَا رَوَى حَدِيثاً غَلَطاً مُجْتَمعاً عَلَيْهِ، فَلَمْ يَتَّهِمْ نَفْسَهُ فَيَتْرُكْهُ، طُرِحَ حَدِيثُهُ).

وَعَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ القَطَّانَ رَحِمَهُ اللهُ: (لا تَنْظُرُوا إِلَى الْحَدِيثِ، وَلَكِنِ انْظُرُوا إِلَى الإِسْنَادِ، فَإِنْ صَحَّ الإِسْنَادُ، وَإِلا فَلا تَغْتَرَّ بِالْحَدِيثِ ، إِذَا لَمْ يَصِحَّ الإِسْنَادُ) (٣).

---

١) **أثرٌ حسن.**

أخرجه الخطيب في ((الكفاية)) (٤٠٧)، وابن عدي في ((الكامل)) (ج١ ص١٦١) من طريق قاسم السراج قال: سمعت إسحاق بن عيسى يقول: سمعت ابن المبارك به.

قلت: وهذا سنده حسن.

٢) **أثرٌ صحيح.**

أخرجه الخطيب في ((الكفاية)) (٤٠١) و(٤١٢)، وابن أبي حاتم في ((الجرح والتعديل)) (ج٢ ص٣١)، والدينوري في ((المجالسه)) (١٨٩٠) و(٣٠٥٢)، والرامهرمزي في ((المحدث الفاصل)) (ص٤٣٣)، وابن حبان في ((المجروحين)) (ج١ ص٧٧)، والعقيلي في ((الضعفاء الكبير)) (ج١ ص١٣)، وابن عدي في ((الكامل)) (ج١ ص١٦٣)، والحاكم في ((المعرفة)) (ص٦٢) من طرق عن عبدالرحمن بن مهدي به.

قلت: وهذا سنده صحيح.

٣) **أثرٌ حسن.**

أخرجه الخطيب في ((الجامع لأخلاق الراوي)) (ج٢ ص١٤٠) بإسناد حسن.

وذكره الذهبي في ((السِّير)) (ج٩ ص١٨٨)، والشيخ الألباني في ((الصحيحة)) (ج٦ ص٤٠).

وَعَنْ شُعْبَةِ بنِ الحَجَّاجَ رَحِمَهُ اللهُ قَالَ: (إنَّمَا يُعْلَم صِحَّةَ الحَدِيْثِ، بِصحَّةِ الإسْنَادِ) [١].

وَعَنْ عَلِيِّ بنِ المَدِينِيِّ رَحِمَهُ اللهُ قَالَ: (التَّفَقُّه فِي مَعَانِي الحَدِيثِ نِصْفُ العِلْمِ، وَمَعْرِفَةُ الرِّجَالِ نِصْفُ العِلْمِ) [٢].

وَعَنْ عَمْرِو بْنِ قَيْسٍ رَحِمَهُ اللهُ قَالَ: (يَنْبَغِي لِصَاحِبِ الْحَدِيثِ أَنْ يَكُونَ مِثْلُ الَّذِي يَنْتَقِدُ الدَّرَاهِمِ ، فَإِنَّ الدَّرَاهِمَ فِيهَا الزَّيْفُ وَالْبَهْرَجُ، وَكَذَلِكَ الْحَدِيثُ)[٣].

وقال ابن أبي حاتم رحمه الله في ((الجرح والتعديل)) (ج١ ص٥): (فلما لم نجد سبيلا إلى معرفه شيء من معاني كتاب الله، ولا من سنة رسول الله ﷺ إلا من جهة النقل والرواية ، وجب أن نميز بين عدول الناقلة، والرواة وثقاتهم، وأهل الحفظ، والتثبت والإتقان منهم، وبين أهل الغفلة، والوهم وسوء الحفظ، والكذب، واختراع الأحاديث الكاذبة).اهـ

وقال ابن أبي حاتم رحمه الله في ((الجرح والتعديل)) (ج١ ص٣٥١): (تعرف جودة الدينار بالقياس إلى غيره، فإن خالفه في الحمرة والصفاء عُلِمَ أنه مغشوش، ويعلم جنس الجوهر بالقياس إلى غيره فإن خالفه في الماء والصلابة علم

---

١) **أثرٌ حسن.**

أخرجه ابن عبدالبر في ((التمهيد)) (ج١ ص٥٧) بإسناد حسن.

وذكره ابن رجب في ((شرح العلل)) (ج١ ص٣٦٠).

٢) **أثرٌ صحيح.**

أخرجه الرامهرمزي في ((المحدث الفاصل)) (ص٣٢٠) بإسناد صحيح.

٣) **أثرٌ حسن.**

أخرجه الخطيب في ((الجامع لأخلاق الراوي)) (١٣٣٧)، وأبو نعيم في ((الحلية)) (ج٥ ص١٠٣). بإسناد حسن.

أنه زجاج، ويقاس صحة الحديث بعدالة ناقليه، وأن يكون كلاماً يصلح أن يكون من كلام النبوة، ويعلم سقمه وإنكاره بتفرد من لم تصح عدالته بروايته).اهـ

وقال ابن أبي حاتم رحمه الله في ((الجرح والتعديل)) (ج١ ص٥): (ولما كان الدين هو الذي جاءنا عن الله عز وجل، وعن رسوله ﷺ بنقل الرواة حق علينا معرفتهم، ووجب الفحص عن الناقلة ، والبحث عن أحوالهم).اهـ

وقال المعلمي رحمه الله: (إذا استنكر الأئمة المحققون المتن، وكان ظاهر السند الصحة، فإنهم يتطلبون له علة، فإذا لم يجدوا علة قادحة مطلقاً، حيث وقعت أعلوه بعلة ليست قادحة مطلقاً، ولكنهم يرونها كافية للقدح في ذلك المنكر) [1].اهـ

قلت: ولا يكفي للمؤلف الرجوع عن الأحاديث الضعيفة أن يمسك عنها، بل يجب عليه أن يظهر للمسلمين أنه كان أخطأ في ذكره للأحاديث الضعيفة، وقد رجع عنها، بإصلاحه لكتابه.

وقال حَمْزَة بْن يُوسُفَ السَّهْمِيّ: سَأَلْتُ أَبَا الْحَسَنِ الدَّارَقُطْنِيَّ عَمَّنْ يَكُونُ كَثِيرَ الْخَطَأِ، قَالَ: (إِنْ نَبَّهُوهُ عَلَيْهِ، وَرَجَعَ عَنْهُ فَلا يَسْقُطُ، وَإِنْ لَمْ يَرْجِعْ سَقَطَ) [2].

قلت: ولا يؤخذ من المصَنِّف إلا إذا كان صاحب سنة ثقة، وإلا ترك حديثه.

---

١) ((مقدمة تحقيق المعلمي للفوائد المجموعة)) (ص٨).

٢) **أثرٌ صحيح**.

أخرجه الخطيب في ((الكفاية)) (٤٢٣) من طريق علي بن محمد بن نصر الدينوري قال: سمعت حمزة بن يوسف السهمي به.

قلت: وهذا سنده صحيح.

والخبر في ((سؤالات السهمي)) (ص٧٢).

وَعَن إِبْرَاهِيمَ النَّخَعِيّ رَحِمَهُ اللهُ قَالَ: (كَانُوا إِذَا أَتَوْا الرَّجُلَ ليأْخُذُوا عَنْهُ، نَظَرُوا إِلَى سَمْتِهِ، وَإِلَى صَلَاتِهِ ثُمَّ يَأْخُذُونَ عَنْهُ).

أثرٌ صحيحٌ.

أخرجه ابن شاهين في ((الضعفاء)) (ص٤١)، وابن عبدالبر في ((التمهيد)) (ج١ ص٤٧) من طريقين عن مغيرة عن إبراهيم النخعي به.

قلت: وهذا سنده صحيح.

وقال عبد الله بن أحمد بن حنبل: قلت لأبي: لِمَ لَمْ تكتب عن الوليد بن صالح ؟، فقال: (رأيته في مسجد الجامع يسِيء صلاته).

أثرٌ صحيح.

أخرجه ابن شاهين في ((الضعفاء)) (ص٤١) من طريق مكرم بن أحمد نا عبدالله به.

والخبر في ((العلل ومعرفة الرجال)) (ص٩٣).

وعن الشافعي رحمه الله قال: ((ويكون المحدث عالماً بالسنة، ثقة في دينه، معروفاً بالصّدق في حديثه، عدلاً فيما يُحَدِّث، عالماً بما يحمل من معاني الحديث، بعيداً من الغلط...)).

أثرٌ صحيحٌ

أخرجه الرامهرمزي في ((المحدث الفصل)) (ص٤٠٤) من طريق زكريا بن يحيى السّاجي أن الربيع حدثهم قال: قال الشافعي فذكره.

قلت: وهذا سنده صحيح.

وذكره الشافعي في كتابه ((الرسالة)) (ص٣٤٤).

وقال الشافعي رحمه الله في ((الرسالة)) (ص٣٥٠): ((وَمَنْ كَثُرَ غَلَطُهُ مِنَ المحَدِّثين، ولم يكن له أصلُ كتاب صحيح: لم نَقْبَل حدِيثَهُ، كما يكونُ من أَكْثَرَ الغلطَ في الشهادةِ لم نَقْبَلْ شهادتَهُ)).اهـ

وقال الشافعي رحمه الله ((وكان ابن سيرين، والنخعي، وغير واحد من التابعين يذهبون إلى ألاَّ يقبلوا الحديث إلا عن من عُرِفَ)) [١].

وقال الشافعي رحمه الله: ((وما لقيت أحداً من أهل العلم يخالف هذا المذهب)) [٢].

وعن وَاثِلَةَ بن الأَسْقَعِ رضي الله عنه عَنِ النبيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: ((إنَّ مِنْ أَفْرَى الْفِرَى مَنْ قَوَّلَنِي مَا لَمْ أَقُلْ، وَمَنْ أَرَى عَيْنَيْهِ فِي الْمَنَامِ مَا لَمْ تَرَى، وَمَنِ ادَّعَى إِلَى غَيْرِ أَبِيهِ)) [٣].

قلت: فهلاك الأمة بالعصبية لآراء الرجال، ثم الرواية عن النبي صلى الله عليه وسلم عن غير الثقة في الدين.

وقال الربيع بن سليمان: قال الشافعي –حاكياً عن سائل سأله– فقال: ((قد أراك تقبل شهادة من لا تقبل حديثه؟!، فقلت: لِكِبَرِ أَمْرِ الحديث، وموقعه من المسلمين)).

أثرٌ صحيحٌ

---

١) **أثرٌ صحيح.**

أخرجه الرامهرمزي في ((المحدث الفاصل)) (ص ١٠٥) بإسناد صحيح.

٢) **أثرٌ صحيح.**

أخرجه الرامهرمزي في ((المحدث الفاصل)) (ص ١٠٥) بإسناد صحيح.

٣) **أخرجه البخاري في ((صحيحه)) (ج٤ ص٢١٩)، وأحمد في ((المسند)) (ج٤ ص١٠٦)، والشافعي في ((الرسالة)) (ص٣٥٥)، وفي ((المسند)) (٣٩٥٠).**

أخرجه الخطيب في ((الكفاية)) (٥١٦) من طريق أحمد بن جعفر الختلي حدثنا أحمد بن موسى الجوهري ثنا الربيع بن سليمان به.

قلت: وهذا سنده صحيح.

وقال الحافظ ابن حجر رحمه الله في ((فتح الباري)) (ج١ ص٢٠٢): (والثقة إذا حدَّث بالخطأ، فَحُمِلَ عنه وهو لا يشعر أنه خطأ، يُعمل به على الدوام للوثوق بنقله، فيكون سبباً للعمل بما لم يقله الشارع).اهـ

قلت: ومن هنا تأتي فائدة الاشتغال بهذا العلم.

قال الحافظ الخطيب رحمه الله في ((الجامع)) (ج٢ ص٢٩٤): (مَعْرِفَةُ الْعِلَلِ أَجَلُّ أَنْوَاعِ عِلْمِ الْحَدِيثِ، وَهُوَ يرْأسُهُ غيرَ الصَحِيْحِ والسَّقِيْمِ، والجَرْحِ والتَّعْدِيل).اهـ

وقال الإمام عَبْدَ الرَّحْمَن بْنَ مَهْدِيٍّ: (لأَنْ أَعْرِفَ عِلَّةَ حَدِيثٍ هُوَ عِنْدِي أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ أَنْ أَكْتُبَ عِشْرِينَ حَدِيثًا لَيْسَ عِنْدِي) [1].

وقال الحافظ الخطيب رحمه الله في ((الجامع)) (ج٢ ص٣٠٠): (بَيَانُ أَنَّ مَنْ عَلِمَ مِنْ حَالِ الرُّوَاةِ أَمْرًا لا يَجُوزُ مَعَهُ قَبُولِ رِوَايَتِهِمْ، وَجَبَ عَلَيْهِ إِظْهَارُهُ، لأَنَّ الْحَدِيثَ لا يُكْتَفَى فِي قَبُولِهِ لِمُجَرَّدِ الصَّلاحِ وَالْعِبَادَةِ، كَمَا لا يُكْتَفَى بِذَلِكِ فِي قَبُولِ الشَّهَادَةِ).**اهـ**

---

١) **أثرٌ صحيح**.

أخرجه ابن أبي حاتم في ((الجرح والتعديل)) (ج١ ص٩)، والحاكم في ((المعرفة)) (ص١١٢)، والخطيب في ((الجامع لأخلاق الراوي)) (ج٢ ص٢٩٥) من طريق أحمد بن سلمة قال: سمعت أبا قدامة السَّرْخَسِي يقول: سمعت عبدالرحمن بن مهدي به.

قلت: وهذا سنده صحيح.

وقال الحافظ أبو عبدالله الحاكم في ((معرفة علوم الحديث)) (ص٣٥٩): (وَإِنَّمَا يُعَلَّلُ الْحَدِيثُ مِنْ أَوْجُهٍ لَيْسَ لِلْجَرْحِ فِيهَا مَدْخَلٌ ، فَإِنَّ حَدِيثَ الْمَجْرُوحِ سَاقِطٌ وَاهٍ، وَعِلَّةُ الْحَدِيثِ، يَكْثُرُ فِي أَحَادِيثِ الثِّقَاتِ أَنْ يُحَدِّثُوا بِحَدِيثٍ لَهُ عِلَّةٌ، فَيَخْفَى عَلَيْهِمْ عِلْمُهُ، فَيَصِيرُ الْحَدِيثُ مَعْلُولاً).اهـ

وقال ابن رجب رحمه الله في ((فتح الباري)) (ج١ ص٣٦٢) بعدما ذكر رواية أبي إسحاق عَن الأسود عَن أبيه عن عائشة قال: (كانَ النبي ﷺ ينامُ وهو جُنُبٌ، ولا يَمَسُّ ماءً): (وهذا الحديثُ ممَّا اتَّفَقَ أئمةُ الحديثِ مِن السَّلفِ على إنكارِهِ على أبي إسحاق ،،، وقال أحمد بنِ صالح المِصْري الحافظ: لا يَحِلُّ أن يُروي هَذا الحديث؛

يعني: أنَّهُ خطأٌ مقطوعٌ بهِ ، فلا تحلُّ روايته مِن دونِ بيانِ علَّته .

وأمَّا الفقهاءُ المتأخِّرون، فكثيرٌ مِنهُم نَظَرَ إلى ثقة رجاله، فَظَنَّ صِحَّتَهُ، وهؤلاء يظنُّون أنَّ كلَّ حديث رواة ثقةٌ فَهوَ صحيحٌ، ولا يتفطَّنون لدقائق علمِ عللِ الحديث، ووافقهم طائفةٌ مِن المحدِّثين المتأخِّرين كالطّحاوي، والحاكمِ، والبيهقي).اهـ

قلت: وفي هذا دلالة على أهمية علم العلل جملة وتفصيلاً.

قال نعيم بن حمّاد: قلت لعَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ مَهْدِيٍّ: كَيْفَ تَعْرِفُ صَحِيحَ الْحَدِيثِ مِنْ خَطَئِهِ؟ قَالَ: (كَمَا يَعْرِفُ الطَّبِيبُ الْمَجْنُونَ) [1].

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله في ((الفتاوى)) (ج١٣ ص٣٥٢): (و" الْمَقْصُودُ هُنَا " أَنَّ تَعَدُّدَ الطُّرُقِ مَعَ عَدَمِ التَّشَاعُرِ أَوْ الِاتِّفَاقِ فِي

---

١) **أثرٌ صحيح.**

أخرجه البيهقي في ((دلائل النبوة)) (ج١ ص٣١)، وابن أبي حاتم في ((الجرح والتعديل)) (ج١ ص٢٥٢)، والخطيب في ((الجامع لأخلاق الراوي)) (ج٢ ص٣٨٢) وإسناده صحيح.

الْعَادَةِ يُوجِبُ الْعِلْمَ بِمَضْمُونِ الْمَنْقُولِ ؛ لَكِنَّ هَذَا يُنْتَفَعُ بِهِ كَثِيرًا فِي عِلْمِ أَحْوَالِ النَّاقِلِينَ.

وَفِي مِثْلِ هَذَا يُنْتَفَعُ بِرِوَايَةِ الْمَجْهُولِ، وَالسَّيِّئِ الْحِفْظِ وَبِالْحَدِيثِ الْمُرْسَلِ وَنَحْوِ ذَلِكَ ؛ وَلِهَذَا كَانَ أَهْلُ الْعِلْمِ يَكْتُبُونَ مِثْلَ هَذِهِ الْأَحَادِيثِ وَيَقُولُونَ : إنَّهُ يَصْلُحُ لِلشَّوَاهِدِ وَالِاعْتِبَارِ مَا لَا يَصْلُحُ لِغَيْرِهِ قَالَ أحمد : قَدْ أَكْتُبُ حَدِيثَ الرَّجُلِ لِأَعْتَبِرَهُ[1]، وَمَثَّلَ هَذَا بِعَبْدِ اللَّهِ بْنِ لَهِيعَةَ قَاضِي مِصْرَ ؛ فَإِنَّهُ كَانَ مِنْ أَكْثَرِ النَّاسِ حَدِيثًا وَمِنْ خِيَارِ النَّاسِ ؛ لَكِنْ بِسَبَبِ احْتِرَاقِ كُتُبِهِ وَقَعَ فِي حَدِيثِهِ الْمُتَأَخِّرِ غَلَطٌ فَصَارَ يَعْتَبِرُ بِذَلِكَ، وَيَسْتَشْهِدُ بِهِ، وَكَثِيرًا مَا يَقْتَرِنُ هُوَ، وَاللَّيْثُ بْنُ سَعْدٍ، وَاللَّيْثُ حُجَّةٌ ثَبَتٌ إمَامٌ.

وَكَمَا أَنَّهُمْ يَسْتَشْهِدُونَ وَيَعْتَبِرُونَ بِحَدِيثِ الَّذِي فِيهِ سُوءُ حِفْظٍ؛ فَإِنَّهُمْ أَيْضًا يُضَعِّفُونَ مِنْ حَدِيثِ الثِّقَةِ الصَّدُوقِ الضَّابِطِ أَشْيَاءَ تُبَيَّنَ لَهُمْ أَنَّهُ غَلِطَ فِيهَا بِأُمُورٍ يَسْتَدِلُّونَ بِهَا، وَيُسَمُّونَ هَذَا " عِلْمَ عِلَلِ الْحَدِيثِ" وَهُوَ مِنْ أَشْرَفِ عُلُومِهِمْ بِحَيْثُ يَكُونُ الْحَدِيثُ قَدْ رَوَاهُ ثِقَةٌ ضَابِطٌ وَغَلِطَ فِيهِ، وَغَلَطُهُ فِيهِ عُرِفَ ؛ إمَّا بِسَبَبِ ظَاهِرٍ خَفِيٍّ كَمَا عَرَفُوا {**أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ تَزَوَّجَ مَيْمُونَةَ وَهُوَ حَلَالٌ وَأَنَّهُ صَلَّى فِي الْبَيْتِ رَكْعَتَيْنِ**} وَجَعَلُوا رِوَايَةَ ابْنِ عَبَّاسٍ لِتَزَوُّجِهَا حَرَامًا ؛ وَلِكَوْنِهِ لَمْ يُصَلِّ مِمَّا وَقَعَ فِيهِ الْغَلَطُ، وَكَذَلِكَ أَنَّهُ " **اعْتَمَرَ أَرْبَعَ عُمَرٍ** " وَعَلِمُوا أَنَّ قَوْلَ ابْنِ عُمَرَ : " **إنَّهُ اعْتَمَرَ فِي رَجَبٍ** " مِمَّا وَقَعَ فِيهِ الْغَلَطُ وَعَلِمُوا أَنَّهُ تَمَتَّعَ وَهُوَ آمِنٌ فِي

---

١) يشير إلى قول الإمام أحمد رحمه الله حيث قال: (مَا حَدِيثُ ابْنِ لَهِيعَةَ بِحُجَّةٍ ، وَإِنِّي لَأَكْتُبُ كَثِيرًا مِمَّا أَكْتُبُ أَعْتَبِرُ بِهِ وَيُقَوِّي بَعْضُهُ بَعْضًا).

أخرجه الخطيب في ((الجامع لأخلاق الراوي)) (ج٢ ص٢٨٤) بإسناد صحيح.

وذكره ابن حجر في ((تهذيب التهذيب)) (ج٥ ص٣٧٥).

حَجَّةِ الْوَدَاعِ وَأَنَّ قَوْلَ عُثْمَانَ لِعَلِيٍّ : " **كُنَّا يَوْمَئِذٍ خَائِفِينَ** " مِمَّا وَقَعَ فِيهِ الْغَلَطُ وَأَنَّ مَا وَقَعَ فِي بَعْضِ طُرُقِ الْبُخَارِيِّ { **أَنَّ النَّارَ لَا تَمْتَلِئُ حَتَّى يُنْشِئَ اللَّهُ لَهَا خَلْقًا آخَرَ** } مِمَّا وَقَعَ فِيهِ الْغَلَطُ وَهَذَا كَثِيرٌ.

وَالنَّاسُ فِي هَذَا الْبَابِ طَرَفَانِ : طَرَفٌ مِنْ أَهْلِ الْكَلَامِ، وَنَحْوِهِمْ مِمَّنْ هُوَ بَعِيدٌ عَنْ مَعْرِفَةِ الْحَدِيثِ وَأَهْلِهِ لَا يُمَيِّزُ بَيْنَ الصَّحِيحِ وَالضَّعِيفِ، فَيَشُكُّ فِي صِحَّةِ أَحَادِيثَ أَوْ فِي الْقَطْعِ بِهَا مَعَ كَوْنِهَا مَعْلُومَةً مَقْطُوعًا بِهَا عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ بِهِ، وَطَرَفٌ مِمَّنْ يَدَّعِي اتِّبَاعَ الْحَدِيثِ وَالْعَمَلِ بِهِ؛ كُلَّمَا وَجَدَ لَفْظًا فِي حَدِيثٍ قَدْ رَوَاهُ ثِقَةٌ، أَوْ رَأَى حَدِيثًا بِإِسْنَادٍ ظَاهِرُهُ الصِّحَّةُ يُرِيدُ أَنْ يَجْعَلَ ذَلِكَ مِنْ جِنْسِ مَا جَزَمَ أَهْلُ الْعِلْمِ بِصِحَّتِهِ، حَتَّى إذَا عَارَضَ الصَّحِيحَ الْمَعْرُوفَ أَخَذَ يَتَكَلَّفُ لَهُ التَّأْوِيلَاتِ الْبَارِدَةَ أَوْ يَجْعَلُهُ دَلِيلًا لَهُ فِي مَسَائِلِ الْعِلْمِ، مَعَ أَنَّ أَهْلَ الْعِلْمِ بِالْحَدِيثِ يَعْرِفُونَ أَنَّ مِثْلَ هَذَا غَلَطٌ).اهـ

وقالَ أَبُو شَامَةَ المَقْدِسِي رحمه الله في (المُؤَمَّل) (ص١٢٥): (وأئمةُ الحَديثِ هُمُ المعتَبَرون القُدْوَة في فَنِّهم، فوَجَبَ الرجوعُ إليهم في ذلك، وعَرْضُ آراءِ الفُقَهاءِ على السُّنَنِ، والآثارِ الصَحِيحَة، فَما ساعَدَهُ الأَثَر فهو المعْتَبَر، وإلا فلا.

ولا نُبْطِلُ الخَبَرَ بالرَأْي، بل نُضَعِّفُهُ إنْ كانَ على اختلافِ وُجُوْهِ الضَّعْفِ من عِلَلِ الحَديثِ المعْرُوفَةِ عندَ أَهْلِه، أو بإجماعِ الكَافَّةِ على خِلافِه، وقد يَظْهَرُ ضَعْفُ الحديثِ وقد يَخْفَى.

وأقربُ ما يُؤْمَرُ بِهِ في ذلك أنَّكَ متى رأيتَ حَدِيثَاً خَارِجَاً عن دَوَاوِين الإسلامِ كالموطأِ، ومسندِ الإمامِ أحمد، والصَّحِيحَين، وسُنَنِ أبي داود، والترمذيِّ، والنَّسَائي ونحوِها ممَّا تَقَدَّم ذِكْرُه، وممَّا لمْ نَذْكُرْهُ، فانْظُر فيه؛ فإنْ كانَ لهُ نَظِيرٌ في الصِّحَاحِ، والحِسَانِ، قَرُبَ أَمْرُهُ، وإنْ رأيْتَهُ يُبَايِن الأُصُول، وارْتَبْتَ بِه، فتَأَمَّل رِجَالَ

إسْنَادِه، واعْتَبِر أَحْوَالُهم من الكتبِ المصَنَّفةِ في ذلك، وأصْعَبُ الأحوالِ أنْ يكون رِجَالُ الإسنادِ كلُّهم ثِقَاتٌ، ويكونَ مَتْنُ الحَدِيث موضُوعاً عليهم، أو مَقْلُوباً، أو قد جَرَى فيه تَدْلِيسٌ، ولا يَعْرِف هذا إلا النُّقَاد مِنَ عُلَماءِ الحَدِيثِ، فإنْ كُنْتَ من أَهْلِهِ فبه، وإلاَّ فاسْأَل عَنْهُ أَهْلُهُ).اهـ

وقال الإمام الأوزاعي رحمه الله: (كنَّا نَسْمَعُ الحَدِيْثَ فَنَعْرِضَهُ عَلَى أَصْحَابِنَا كَمَا نَعْرِضُ الدِّرْهَمَ الزَّائِف، فَمَا عَرَفُوا مِنْهُ أَخَذْنَا، ومَا أنْكَرُوا تَرَكْنَا)[1].

وقال ابن القيم رحمه الله في ((تهذيب السنن)) (ج٥ ص٢٢٩) في كلامه على الأصوليين، والفقهاء في طريقة كلامهم على الأحاديث: (والصَوَابُ فِي ذَلكَ طَرِيقَةُ أَئِمَّةِ هذا الشَّأْنِ العَالمِينَ بِه، وبِعِلَلِهِ، وهُوَ النَّظَرُ، والتَّمَهُّرُ في العِلَلِ، والنَّظَر في الواقِفِين، والرَّافِعِين، والمرْسِلِين، والوَاصِلِين: أنَّهُم أَكْثَرُ، وأوْثَقُ، وأَخَصُّ بالشَّيْخِ، وأَعْرَفُ بِحَدِيْثِه إلى غيرِ ذَلكَ مِنَ الأُمُورِ الَّتِي يَجْزِمُونَ مَعَهَا بِالعِلَّةِ المؤَثِّرَةِ في مَوْضِعٍ، وبِانْتِفَائِها في موضعٍ آخرَ، لا يَرْتَضُونَ طَرِيقَ هَؤلاءِ[2]، ولا طَرِيْقَ هؤلاءِ[3]).اهـ

---

١) **أثرٌ صحيح.**

أخرجه الرامهرمزي في ((المحدث الفاصل)) (٢١٧)، والخطيب في ((الكفاية)) (٤٣١)، وأبو نعيم في ((المستخرج على صحيح مسلم)) (ج١ ص٥١)، وابن عساكر في ((تاريخ دمشق)) (ج٣٥ ص١٨٥) من طريقين عن أحمد بن أبي الحواري ثنا الوليد بن مسلم قال: سمعت الأوزاعي به.

قلت: وهذا إسناده صحيح.

٢) يعني أهل الحديث لا يرضون طريقة الأصوليين في نقدهم للأحاديث، لأنهم لا يعلمون أصول الحديث.

٣) كذلك الفقهاء.

وعن يَحْيَى بْن سَعِيد القطَّان رحمه الله قال: (تَسَاهَلُوا فِي أَخْذِ التَّفْسِيرِ عَنْ قَوْمٍ لا يُوْثَق بهم فِي الْحَدِيثِ، ثُمَّ ذَكَرَ لَيْثَ بْنَ أَبِي سُلَيْمٍ، وَجُوَيْبِرَ بْنَ سَعِيدٍ، وَالضَّحَّاكَ وَمُحَمَّدَ بْنَ السَّائِبِ، وَقَالَ: هَؤُلاءِ لا يُحْمَدُ أَمْرُهُمْ، وَيُكْتَبُ التَّفْسِيرُ عَنْهُمْ) [1].

قلت: يجب أن نُحسن النظر فيما يصِحُّ، وما لا يصِحُّ من التفاسير، والأحاديث، والكتب، اللهم غفراً.

قال الخطيب البغدادي رحمه الله في ((الجامع لأخلاق الراوي)) (ج٢ ص٣٠٠): (مَنْ عَلِمَ مِنْ حَالِ الرُّوَاةِ أَمْرًا لا يَجُوزُ مَعَهُ قَبُولِ رِوَايَتِهِمْ، وَجَبَ عَلَيْهِ إِظْهَارُهُ ، لأَنَّ الْحَدِيثَ لا يُكْتَفَى فِي قَبُولِهِ لِمُجَرَّدِ الصَّلاحِ وَالْعِبَادَةِ[2]، كَمَا لا يُكْتَفَى بِذَلِكِ فِي قَبُولِ الشَّهَادَةِ).اهـ

وقال ابن حجر رحمه الله في ((اللآلئ المنثورة في الأحاديث المشهورة)) : (وقد رأيت ما هو أهم من ذلك ، وهو تبيين الأحاديث المشتهرة على ألسنة العوام وكثير من الفقهاء الذين لا معرفة لهم بالحديث ، وهي: إما أن يكون لها أصل يتعذر الوقوف عليه لغرابة موضعه ، أو لذكره في غير مَظِنّته ، وربما نفاه بعضهم لعدم اطلاعه عليه ، والنافي له كمن نفى أصلا من الدين ، وضل عن طريقه المبين

---

١) **أثرٌ حسن.**

أخرجه الخطيب في ((الجامع لأخلاق الراوي)) (ج٢ ص٢٨٦)، والبيهقي في ((دلائل النبوة)) (ج١ ص٣٥) وإسناده حسن.

٢) قال الخطيب في ((الجامع)) (ج٢ ص٣٨٥): (فمن الأحاديث ما تخفى عليه، فلا يقف عليها إلا بعد النظر الشديد، ومضي الزمان البعيد).**اهـ**

، وأما لا أصل لها البتة ، فالناقل لها يدخل تحت ما رواه البخاري في ثلاثياته من قوله صلى الله عليه وسلم " من نقل عني ما لم أقل فليتبوأ مقعده من النار) [١].اهـ

وقال الإمام يزيد بن أبي حبيب رحمه الله: (إذا سمعتَ الحديث؛ فأنشده كما تنشد الضالة، فإن عُرِفَ، وإلا فَدَعْهُ) [٢].

وقال اللَّكْنَويُّ الهندي رحمه الله في ((الأجوبة الفاضلة)) (ص٢٩): (وقد كَثُرَ في هذه الأمة وضع الأحاديث على النبيﷺ.

فمنهم: من وضعوا أحديث في الأحكام، وتقوَّلو بالحلال والحرام.

ومنهم: من وضعوا أحاديث في فضائل الصحابة، والتابعين، والأئمة المجتهدين، والأماكن والبلدان، والمساكن والأوطان.

ومنهم: من وضعوا أحاديث في مثالب الصحابة، والأئمة، ومعايبهم، إلى غير ذلك من أغراضهم، ومطالبهم، إمَّا تعنُّتاً وعِناداً، وإمَّا تعصباً وفساداً، وإمَّا غيرَ ذلك مما هو مبسوطٌ في محلِّه، ومقرّرٌ في مقرِّه، فارتفعَ الأمانُ عن الأخبارِ، ما لم يُوجدَ لها سندٌ معتمدٌ، أو اعتمدَ به واحدٌ من الأخيار.

ومن ههنا نَصُّوا على أنه لا عبرة للأحاديث المنقولة في الكتب المبسوطة ما لم يَظْهر سَنَدُها، أو يُعلَم اعتمادُ أربابِ الحديث عليها، **وإن كان مصنِّفُها فقيهاً جليلاً يعتمد عليه في نقل الأحكام، وحكم الحلال والحرام.**

ألا تَرَى إلى صاحبِ ((الهداية)) من أجِلَّةِ الحنفيَّة، والرَّافعي شارح ((الوجيز)) من أجِلَّةِ الشّافعيّة –مع كونهما ممن يُشار إليه بالأنامل، ويَعْتَمدُ عليه الأماجدُ والأماثل– قد ذكرا في تصانيفهما ما لايُوجد له أثر عند خبير بالحديث

---

١)انظر: ((كشف الخفاء ومزيل الإلباس عمَّا اشتهر من الأحاديث على ألسنة الناس)) للعجلوني (ج١ ص٧).

٢) **نقله عنه ابن عبد الهادي الحنبلي في ((سَيْر الحاث)) (٩١)، وأبو داود في ((الرسالة)) (ص٣٠).**

يُستفسَر، كما لا يخفى على من طالع ((تخريج أحاديث الهداية))[١] للزيلعي، و((تخريج أحاديث شرح الرافعي))[٢] لابن حجر العَسْقَلاني، وإذا كان حال هؤلاء الأجِلَّة هذا، فما بالُكَ بغيرهم من الفقهاء الذين يتساهلون في إيراد الأخبار، ولا يتَعمَّقُون في سَنَدِ الآثار!).اهـ

وقال عَلِيٌّ القاري رحمه الله في ((الأسرار المرفوعة)) (ص٣٤٢) تحت حديث: (مَنْ قَضَى صَلَاةً مِنَ الْفَرَائِضِ فِي آخِرِ جُمُعَةٍ مِنْ شَهْرِ رَمَضَانَ، كَانَ ذَلِكَ جَابِرًا لِكُلِّ صَلَاةٍ فَائِتَةٍ فِي عُمُرِهِ إِلَى سَبْعِينَ سَنَةً):

(بَاطِلٌ قَطْعًا، لِأَنَّهُ مُنَاقِضٌ لِلْإِجْمَاعِ، عَلَى أَنَّ شَيْئًا مِنَ الْعِبَادَاتِ لَا يَقُومُ مَقَامَ فَائِتَةِ سَنَوَاتٍ، ثُمَّ لَا عِبْرَةَ بِنَقْلِ صاحب ((النِّهَايَةِ))، وَلَا بِبَقِيَّةَ شُرَّاحِ ((الْهِدَايَةِ))[٣] **فَإِنَّهُمْ لَيْسُوا مِنَ الْمُحَدِّثِينَ**، وَلَا أَسْنَدُوا الْحَدِيثَ إِلَى أَحَدٍ مِنَ الْمُخَرِّجِينَ).اهـ

وقال اللَّكْنَويُّ الهندي في ((عمدة الرعاية)) (ج١ ص١٣) تعليقاً على كلام عَلِيٍّ القاري هذا: (وهذا الكلام من القاري أفاد فائدةً حسنة، وهي أن الكتب الفقهية، وإن كانت معتبرة في أَنْفُسِها بحسب المسائل الفرعية، وكان مُصَنِّفُوها أيضاً من المعْتَبرين، والفقهاء الكاملين؛ لا يُعْتَمَدُ على الأحاديث المنقولة فيها اعتماداً كليّاً، ولا يُجْزَمُ بورودِها، وبثبوتِها قطعاً بمجرّر وقوعها فيها.

فكم من أحاديث ذُكِرَت في الكتب المعتبرة، وهي موضوعة ومختلَقة... نعم إذا كان مؤَلِّف ذلك الكتاب من المحَدِّثين أمكن أن يُعْتَمد على حديثه الذي

---

١) هو المسمَّى ((نصب الراية)).

٢) هو المسمَّى: ((التلخيص الحبير)).

٣) وهؤلاء من فقهاء الحنفية!.

ذَكَره فيه، وكذا إذا أسْنَدَ المصَنِّفُ الحديثَ إلى كتابٍ من كُتُبِ الحديثِ أمكن أن يُؤخذ به إذا كان ثقةً في نقلهِ.

والسِّرُ فيه: أنّ الله تعالى جَعَلَ لكلِّ مقام مقالاً، ولكلِّ فنٍ رجالاً، وخَصَّ كلَّ طائفةٍ من مخلوقاته بنوع فضيلة لا تَجِدُها في غيرها.

فمن المحدّثين: من ليس لهم حظٌّ إلا رواية الأحاديث، ونقلُها من دون التفقه، والوصول إلى سِرِّها.

ومن الفقهاء: مَنْ ليس لهم حظٌّ إلا ضبطُ المسائل الفقهية من دون المهارة في الروايات الحديثيّة[1].

فالواجب إن نُنْزِلَ كُلاً منهم في منازلهم، ونَقِفَ عند مراتبهم).اهـ

قلت: لذلك لا يجوز نقل الأحاديث النبوية إلا من كتب أهل الحديث المعتمدة المتداولة، بخلاف كتب الفقه لما فيها من الأحاديث الضعيفة الكثيرة، والله المستعان.

قال اللَّكْنَويُّ الهندي رحمه الله في ((الأجوبة الفاضلة)) (ص٣٥) عن الفقهاء: (أحالوا نقد الأسانيد على نُقَّادِ الحديث، لكونهم أغنوهم عن الكشف الحثيث، إذ ليس من وظيفتهم البحثُ عن كيفية رواية الأخبار، إنما هو من وظيفة حَمَلَةِ الآثار، فلكلّ مقامٍ مقال، ولكلّ فنٍ رجال).اهـ

---

١) **قلت**: فالأحاديث التي ذكرها هؤلاء المصَنِّفون لم يذكروا سندها، ولا أسندوها إلى أحدٍ من المخَرِّجين، وقبول الحديث الذي لا سند له ليس من شأن العاقلين، فإن بين النبي ﷺ، وبين هؤلاء الناقلين مفاوزَ تنقطعُ فيها مطايا السائرين، فكيف يجوزُ الاستنادُ بمُجَرَّدِ قولهم: قال النبي ﷺ: كذا وكذا.

فلا بدّ من ذكر السند، وتحقيق أحوال الرجال فيه، وتشخيصهم، وكشف عدالتهم، ليكتسب الحديث به صفة القبولَ إنْ وُجِدَت في رواته صفاتُ القبول، أو صفة الرد إن كانت في رواته صفات الرد.

وبدون ذلك فالاستناد به لا يليق بمن له أدنى مُسْكَة.

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله في ((الفتاوى)) (ج١٣ ص٣٥٤): (وَفِي "التَّفْسِيرِ" مِنْ هَذِهِ الْمَوْضُوعَاتِ قِطْعَةٌ كَبِيرَةٌ؛ مِثْلُ الْحَدِيثِ الَّذِي يَرْوِيهِ الثَّعْلَبِيُّ وَالْوَاحِدِيُّ والزمخشري فِي فَضَائِلِ سُوَرِ الْقُرْآنِ سُورَةً سُورَةً؛ فَإِنَّهُ مَوْضُوعٌ بِاتِّفَاقِ أَهْلِ الْعِلْمِ، و " الثَّعْلَبِيُّ " هُوَ فِي نَفْسِهِ كَانَ فِيهِ خَيْرٌ وَدِينٌ **وَكَانَ حَاطِبَ لَيْلٍ** يَنْقُلُ مَا وُجِدَ فِي كُتُبِ التَّفْسِيرِ مِنْ صَحِيحٍ، وَضَعِيفٍ، وَمَوْضُوعٍ و"الْوَاحِدِيُّ" صَاحِبُهُ كَانَ أَبْصَرَ مِنْهُ بِالْعَرَبِيَّةِ ؛ لَكِنْ هُوَ أَبْعَدُ عَنْ السَّلَامَةِ، وَاتِّبَاعِ السَّلَفِ، والبغوي تَفْسِيرُهُ مُخْتَصَرٌ مِنْ الثَّعْلَبِيِّ لَكِنَّهُ صَانَ تَفْسِيرَهُ مِنْ الْأَحَادِيثِ الْمَوْضُوعَةِ، وَالْآرَاءِ الْمُبْتَدَعَةِ، وَالْمَوْضُوعَاتُ فِي كُتُبِ التَّفْسِيرِ كَثِيرَةٌ مِثْلُ الْأَحَادِيثِ الْكَثِيرَةِ الصَّرِيحَةِ فِي الْجَهْرِ بِالْبَسْمَلَةِ).اهـ

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله في ((منهاج السنة)) (ج٧ ص٢٨٩): (و قد أجمع أهل العلم بالحديث على أن مجرد رواية صاحب "الفردوس" لا تدل على أن الحديث صحيح، فابن شيرويه الدَّيْلَميّ الهمذاني ذكر في هذا الكتاب أحاديث كثيرة صحيحة، وأحاديث حسنة، وأحاديث موضوعة، وإن كان من أهل العلم و الدين، ولم يكن ممن يكذب هو، لكنه نقل ما في كتب الناس، والكتب فيها الصدق، والكذب، ففعل كما فعل كثير من الناس في جمع الأحاديث، إمَّا بالأسانيد، وإمَّا محذوفة الأسانيد).**اهـ**

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله في ((منهاج السنة)) (ج٧ ص٣١٠): (فان قيل؛ فهذا الحديث قد ذكره طائفة من المفسرين، والمصنِّفين في الفضائل، كالثعلبي، والبغوي، وأمثالهما، والمغازلي قيل له: مجرد رواية هؤلاء لا توجب ثبوت الحديث باتفاق أهل العلم بالحديث؛ فان في كنت هؤلاء من

الأحاديث الموضوعة ما اتفق أهل العلم على أنه كذب موضوع، وفيها شيء كثير يُعلم بالأدلة اليقينية السمعية، و العقلية أنها كذب، بل فيها ما يُعلم بالاضطرار أنه كذب، و الثعلبي و أمثاله لا يتعمَّدون الكذب، بل فيهم من الصلاح و الدين ما يمنعهم من ذلك، لكن ينقلون ما وجدوه في الكتب، ويروون ما سمعوه، وليس لاحدهم من الخبرة بالأسانيد ما لأئمة الحديث، كشعبة، ويحيى بن سعيد القطان، وعبد الرحمن بن مهدي، وأحمد بن حنبل، وعلي بن المديني، ويحيى بن معين، وإسحاق، ومحمد بن يحيى الذهلي، والبخاري، ومسلم، وأبي داود، والنسائي، وأبي حاتم، وأبي زرعة الرازيين، وأبي عبد الله بن منده، والدارقطني، وأمثال هؤلاء من أئمة الحديث، ونقَّاده، وحكَّامه، وحفَّاظه الذين لهم خبرة، ومعرفة تامة بأحوال النبي صلى الله عليه وسلم، وأحوال من نقل العلم، والحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم من الصحابة، والتابعين، وتابعيهم، ومن بعدهم من نقلة العلم، وقد صنفوا الكتب الكثيرة في معرفة الرجال الذين نقلوا الآثار، وأسماءهم، وذكروا أخبارهم، وأخبار من أخذوا عنه، ومن أخذ عنهم مثل كتاب "العلل و أسماء الرجال" عن يحيى القطان، وابن المديني، وأحمد، وابن معين، والبخاري، ومسلم، وأبي زرعة، وأبي حاتم، والنسائي، والترمذي، وأحمد بن عدي، وابن حبان، وأبي الفتح الازدي، والدارقطني، وغيرهم، وتفسير الثعلبي فيه أحاديث موضوعة، وأحاديث صحيحة، ومن الموضوع فيه الأحاديث التي في فضائل السور: **سورة** سورة وقد ذكر هذا الحديث الزمخشري، والواحدي، وهو كذب موضوع باتفاق أهل الحديث، وكذلك غير هذا، وكذلك الواحدي تلميذ الثعلبي، والبغوي اختصر تفسيره من تفسير الثعلبي، والواحدي، لكنهما أخبر بأقوال المفسرين منه، والواحدي أعلم بالعربية من هذا وهذا، والبغوي اتبع للسنة منهما، وليس لكون

الرجل من الجمهور الذين يعتقدون خلافة الثلاثة يوجب له أن كل ما رواه صدق، كما أن كونه من الشيعة لا يوجب أن يكون كل ما رواه كذباً، بل الاعتبار بميزان العدل، وقد وضع الناس أحاديث كثيرة مكذوبة على رسول الله صلى الله عليه وسلم في الأصول، والأحكام، والزهد، والفضائل، ووضعوا كثيراً من فضائل الخلفاء الأربعة، وفضائل معاوية، ومن الناس من يكون قصده رواية كل ما رُوِيَ في الباب من غير تمييز بين صحيح وضعيف، كما فعله أبو نعيم في فضائل الخلفاء، وكذلك غيره ممن صنَّف في الفضائل، ومثل ما جمعه أبو الفتح بن أبي الفوارس، وأبوعلي الاهوازي، وغيرهما في فضائل معاوية، ومثل ما جمعه النسائي في فضائل علي، وكذلك ما جمعه أبوالقاسم بن عساكر في فضائل علي، وغيره فان هؤلاء و أمثالهم قصدوا أن يرووا ما سمعوا من غير تمييز بين صحيح ذلك وضعيفه، فلا يجوز أن يُجزم بصدق الخبر بمجرَّد رواية الواحد من هؤلاء باتفاق أهل العلم، وأمَّا من يذكر الحديث بلا إسناد ومن المصنِّفين في الأصول، والفقه، والزهد، والرقائق فهؤلاء يذكرون أحاديث كثيرة صحيحة، ويذكر بعضهم أحاديث كثيرة ضعيفة، وموضوعة، كما يوجد ذلك في كتب الرقائق، والرأي، وغير ذلك).اهـ

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله في ((منهاج السنة)) (ج٧ ص٢٩٩): (المطالبة بصحة النقل، وما ادَّعاه من نقل الناس كافة من أظهر الكذب عند أهل العلم بالحديث، فان هذا الحديث ليس في شيء من كتب المسلمين التي يستفيدون منها علم النقل، لا في الصحاح، ولا في المساند، والسنن، والمغازي، والتفسير التي يُذكر فيها الإسناد الذي يُحتج به، وإذا كان في بعض كتب التفسير التي يُنقل منها الصحيح، والضعيف، مثل تفسير الثعلبي، والواحدي، والبغوي، بل وابن جرير، وابن أبي حاتم، لم يكن مجرد رواية واحدٍ من هؤلاء دليلا

على صحته باتفاق أهل العلم، فانه إذا عرف أن تلك المنقولات فيها صحيح، وضعيف، فلا بدَّ من بيان أن هذا المنقول من قسم الصحيح دون الضعيف، وهذا الحديث غايته أن يُوجد في بعض كتب التفسير التي فيها الغث والسمين، وفيها أحاديث كثيرة موضوعة مكذوبة، مع أن كتب التفسير التي يُوجد فيها هذا مثل تفسير ابن جرير، وابن أبي حاتم، والثعلبي، والبغوي، يُنقل فيها بالأسانيد الصحيحة ما يناقض هذا، مثل بعض المفسرين الذين ذكروا هذا في سبب نزول الآية، فانهم ذكروا مع ذلك بالأسانيد الصحيحة الثابتة التي اتفق أهل العلم على صحتها ما يناقض ذلك، ولكن هؤلاء المفسرون ذكروا ذلك على عادتهم في أنهم ينقلون ما ذُكِرَ في سبب نزول الآية من المنقولات الصحيحة و الضعيفة).**اهـ**

قلت: وقد أحسن الحافظ ابن كثير رحمه الله صُنعاً حيث تعرَّض في ((تفسيره)) لكثير مما في تلك التفاسير بالنقد والبيان، فيذكر الأحاديث، أو الآثار ثم يبين ضعف أسانيدها.

فقد سلك الحافظ ابن كثير رحمه الله في ((تفسيره)) مسلكاً حسناً، فبيَّن عِلَلَ الأحاديث والآثار، ومغامزها، ولم يكتف بسرد إسنادها انكالاً على معرفة رُواتها، وما فيهم من جروح، أو مطاعن، لعلمه أن ((علم الرجال)) أَفَلَ نجمُهُ في زمانه، وما قبله، فضلاً عن أزماننا المتأخرة![1].

---

١) **قلت**: ومع هذا فقد ندَّ منه بعض الأحاديث، فأورده بسنده دون أن يُبيِّنه إلى علته ونكارته.

ومن ذلك ما أورده في تفسير سورة التوبة (ج٢ ص٣٧٤) عند قوله تعالى: ((ومنهم من عاهد الله))، فذكر قصة ثعلبة بن حاطب الأنصاري رضي الله عنه، وهي قصة منكرة لا تصح.

فنطرح نماذج من ذلك في ((تفسيره)):

قال ابن كثير رحمه الله في ((تفسيره)) (ج١ ص٧٧) بعد ذكر حديث رواه ابن جرير في ((جامع البيان)): (وهذا غريب، ولا يكاد يصحُّ إسناده؛ فإن فيه رجلاً مبهماً، ومثلُهُ لا يُحْتَجُّ به).اهـ

وقال ابن كثير رحمه الله في ((تفسيره)) (ج٣ ص٦و٧) بعد ذكر حديث رواه ابن أبي حاتم في ((تفسيره)): (هذا سياقٌ فيه غرائب عجيبة!).اهـ

وقال ابن كثير رحمه الله في ((تفسيره)) (ج٣ ص١٧)، بعد ذكر حديث: رواه ابن جرير في ((جامع البيان)): (وهذا الحديث في ألفاظه غرابة، ونكارة شديدة!).اهـ

وقال ابن كثير رحمه الله في ((تفسيره)) (ج٣ ص٢٤) عند تفسير قوله تعالى في سورة الإسراء: (ثم رددنا لكم الكرة عليهم): (وقد رَوَى ابن جرير في هذا المكان حديثاً أسنده عن حذيفة ﷺ مرفوعاً مطوَّلاً، وهو حديث موضوع لا محالة، لا يَسْتَريبُ في ذلك من عنده أدنى معرفة بالحديث، والعَجِيبُ كلَّ العَجبِ كيف راج عليه مع جلالة قدرِهِ وإمامته؟!.

وقد صرَّح شيخنا الحافظ أبو الحَجَّاج المِزِّيُّ رحمه الله بأنه موضوعٌ مكذوب، وكَتَبَ ذلك على حاشية الكتاب).اهـ

وقال ابن كثير رحمه الله في ((تفسيره)) (ج٣ ص٨٩) عند تفسير قوله تعالى في سورة الكهف: (وإذ قلنا للملائكة اسجدوا): (وقد رُوِي في هذا آثار

وانظر: ((تخريج أحاديث الكشاف)) لابن حجر (ص٧٧).

كثيرة عن السلف، وغالبها من الإسرائيليات التي تنقل لينظر فيها، والله أعلم بحالِ كثير منها، ومنها ما قد يُقْطَعُ بكذبه لمخالفته للحق الذي بأيدينا).اهـ

وقال ابن كثير رحمه الله في ((تفسيره)) (ج٤ ص٤٨٥) عند تفسير قوله تعالى في سورة المطففين: (وما أدراك ما سجين): (وقد رَوَى ابن جرير في ذلك حديثاً غريباً منكراً لا يصحُّ).اهـ

وقال ابن كثير رحمه الله في ((تفسيره)) (ج٤ ص٥٠٨) عند تفسير قوله تعالى: (إرم ذات العماد): (وقد ذكر ابن أبي حاتم قصة إرم ذات العماد هاهنا مطوَّلة جداً!.

فهذه الحكاية ليس يَصحُّ إسنادُها، ولو صَحَّ إلى ذلك الأعرابي فقد يكون اخْتَلَفَ ذلك، أو أنه أصابه نوعٌ من الهوَس والخبال، فاعتقد أنَّ ذلك له حقيقة في الخارج، وليس كذلك وهذا مما يُقْطَعُ بعدم صحته).اهـ

وقال ابن كثير رحمه الله في ((تفسيره)) (ج٤ ص٥١٩) عند تفسير قوله تعالى في سورة الليل: (وأما من بخل واستغنى) بعد أن رَوَى حديثاً طويلاً عن ابن أبي حاتم: (هكذا رواه ابن أبي حاتم، وهو حديث غريب جداً).**اهـ**

وقال ابن كثير رحمه الله في ((تفسيره)) (ج٤ ص٥٣٥) في آخر سورة القَدْر: (ذِكْرُ أثرٍ غريب، ونبأ عجيب، يتعلق بليلة القدر، رواه ابن أبي حاتم عند تفسير هذه السورة الكريمة).**اهـ**

وقال ابن كثير رحمه الله في ((تفسيره)) (ج٤ ص٥٥٦) في آخر سورة الماعون: (وروى ابن أبي حاتم هاهنا حديثاً عجيباً في إسناده ومتنه).اهـ

وقال ابن كثير رحمه الله في ((تفسيره)) (ج٤ ص٥٥٨) في آخر سورة الكوثر: (وقد روى ابن أبي حاتم هاهنا حديثاً منكراً).**اهـ**

وانظر نماذج أيضاً في ((تفسيره)) (ج١ ص٧٧) عند تفسير قوله تعالى في سورة البقرة: (وإذ قلنا للملائكة اسجدوا).

وفي ((تفسيره)) (ج١ ص١٣٩ و١٤٠ و١٤١) عند ذكر قصة: (وما أنزل على الملكين ببابل هاروت وماروت).

وفي ((تفسيره)) (ج١ ص٥٧٥) عند تفسير قوله تعالى في سورة النساء: (وما قتلوه وما صلبوه).

وفي ((تفسيره)) (ج٣ ص٦و٧) و(ج٣ ص١٧و٢١) عند تفسير قوله تعالى في أول سورة الإسراء: (سبحان الذي أسرى).

وفي ((تفسيره)) (ج٣ ص١٧٣) عند تفسير قوله تعالى في أوائل سورة الأنبياء: (ما آمنت قبلهم من قرية أهلكناها).

وفي ((تفسيره)) (ج٣ ص٤٩١) عند تفسير قوله تعالى في سورة الأحزاب: (وتخفي ما نفسك مالله مبديه).

وفي ((تفسيره)) (ج٤ ص ١٠٥) أول تفسير سورة الشورى.

وفي ((تفسيره)) (ج٤ ص٣٠٣) عند تفسير قوله تعالى في أوائل سورة الحديد: (هو الأول والآخر).

وهذا غيض من فيض مما نبَّه إليه الحافظ ابن كثير رحمه الله، فجزاه الله خيراً.

وقال العراقي رحمه الله في ((الباعث على الخلاص)) (ص٩٢): (وليت شعري ماذا يلقون في هذه الأزمان على العوام؟!، يتكلمون في كلام الله بغير علم،

أم في سنة رسول الله ﷺ من غير معرفة بالصحيح والسقيم، أم في اختلاف العلماء: فعمَّن أخذوا أهل العلم)[١].اهـ

قلت: وقد كان السلف يُغَلِّظون على من حدث بالأحاديث الضعيفة.

قال عبدالله بن أحمد بن حنبل: سألت يحيى بن معين عن زكريا بن يحيى الكسائي الكوفي؟، فقال يحيى: (رجل سوء يحدث بأحاديث سوء –يعني ضعيفة–. قلت: قال لي: إنك كتبت عنه، فحول وجهه، وحلف بالله: (إنه لا أتاه، ولا كتب عنه، وقال يحيى: يستأهل أن يحفر له بئر فيلقى فيها!) [٢].

قلت: لأن هذه الأحاديث التي يرويها الكسائي لا تصح عن النبي ﷺ.

قال السيوطي رحمه الله في ((تحذير الخواص)) (ص١٦٧): (إن مَنْ أقْدَمَ على رواية الأحاديث الباطلة يستحق الضرب بالسياط، ويُهَدَّد بما هو أكثر من ذلك، ويزجر، ويهجر، ولا يسلم عليه، ويغتاب في الله، ويُستعدى عليه عند الحاكم، ويُحكم عليه بالمنع من رواية ذلك، ويُشهد عليه).اهـ

قلت: لذلك يجب التثبت في الروايات قبل نقلها للناس، وخطورة التساهل في ذلك[٣].

---

١) **قلت**: وهذا الكلام جميل، ولا سيما أننا نرى في عصرنا هذا من المتعالمين من يبيع دينه بعرض من الدنيا قليل، مسارعةً في كسب الأموال، فيكتب الكتب للتجارة بها، فيلقي على العوام الأباطيل من الأحاديث الضعيفة وغيرها، وهذا انعدمت فيه أداء أمانة العلم، ومخافة الله تعالى وتقواه، فَجَمَعَ الجهل، ورقة الدين، ثم يدعي دعاوى باطلة أنه من أهل العلم، والله المستعان.

٢) نقله عنه الذهبي في ((ميزان الاعتدال)) (ج٢ ص٧٥).

٣) فالعناية بالروايات بأسانيدها من حفظ الله تعالى لدينه، حيث يقول الله تعالى: (إنا نحن نزلنا الذكر وإنا له لحافظون) [الحجر:٩].

ولا شك أن الحديث النبوي، داخل ضمن قوله تعالى (الذكر) في الآية.

وانظر: ((وجوب التثبت في الرّواية)) للقريُوني (ص١٠).

قلت: ومما تقدم يظهر لنا عِظَمَ هذا الأمر، ودقته، وأن لابدّ لنا من التثبت في كل ما نقوله، أو نحتج به، أو نعمل على ضوئه.

قال الإمام مسلم رحمه الله في ((مقدمة صحيحه)) (ج١ ص٦٠): (وَاعْلَمْ وَفَّقَكَ اللَّهُ تَعَالَى أَنَّ الْوَاجِبَ عَلَى كُلِّ أَحَدٍ عَرَفَ التَّمْيِيزَ بَيْنَ صَحِيحِ الرِّوَايَاتِ وَسَقِيمِهَا، وَثِقَاتِ النَّاقِلِينَ لَهَا مِنَ الْمُتَّهَمِينَ، أَنْ لَا يَرْوِيَ مِنْهَا إِلَّا مَا عَرَفَ صِحَّةَ مَخَارِجِهِ، وَالسِّتَارَةَ فِي نَاقِلِيهِ، وَأَنْ يَتَّقِيَ مِنْهَا مَا كَانَ مِنْهَا عَنْ أَهْلِ التُّهَمِ وَالْمُعَانِدِينَ مِنْ أَهْلِ الْبِدَعِ، وَالدَّلِيلُ عَلَى أَنَّ الَّذِي قُلْنَا مِنْ هَذَا هُوَ اللَّازِمُ دُونَ مَا خَالَفَهُ، قَوْلُ اللَّهِ جَلَّ ذِكْرُه: (يَأَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنْ جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَإٍ فَتَبَيَّنُوا أَنْ تُصِيبُوا قَوْمًا بِجَهَالَةٍ فَتُصْبِحُوا عَلَى مَا فَعَلْتُمْ نَادِمِينَ) [الحجرات:٦] وَقَالَ جَلَّ ثَنَاؤُهُ (مِمَّنْ تَرْضَوْنَ مِنَ الشُّهَدَاءِ) [البقرة:٢٨٢]، وَقَالَ عزَّ وجلَّ: (وَأَشْهِدُوا ذَوَيْ عَدْلٍ مِنْكُمْ) [الطلاق:٢] ، فَدَلَّ بِمَا ذَكَرْنَا مِنْ هَذِهِ الآيِ، أَنَّ خَبَرَ الْفَاسِقِ سَاقِطٌ غَيْرُ مَقْبُولٍ، وَأَنَّ شَهَادَةَ غَيْرِ الْعَدْلِ مَرْدُودَةٌ).اهـ

وقال ابن حبان رحمه الله في ((المجروحين)) (ج١ ص٣٦٩): (إن من اختلط عَلَيْهِ مَا سمع بِمَا لَمْ يسمع ، ثُمَّ لَمْ يَرُعْ عن نشرها بَعْد علمه بِمَا اختلط عَلَيْهِ منها حَتَّى نشرها، وحَدَّثَ بِهَا، وَهُوَ لا يتيقن بسماعها لبالحري أَن لا يُحتج بِهِ فِي الأخبار، لأنه فِي معنى من يكذب وَهُوَ شاك، أَوْ يَقُول شَيْئًا، وَهُوَ يشك فِي صدقه، والشاك فِي صدق مَا يَقُول لا يَكُون بصادق).اهـ

قلت: فينبغي لمن أراد رواية حديث، أو ذِكْرَهُ أن ينظر، فإن كان صحيحاً، أو حسناً قال: قال رسول الله ﷺ كذا، أو فعله، أو أمر، أو نهى، وشبه ذلك من صيغ الجزم.

وإن كان ضعيفاً، فلا يقل قال رسول الله ﷺ، أو فَعَلَ، أو أَمَرَ، أو نهى، وشبه ذلك من صيغ الجزم[١].

قلت: فيجب التثبت في الأحاديث التي تذكر في الكتب المتداولة، كـ((السُّنن الأربعة)) وغيرها، لما فيها من الأحاديث الضعيفة[٢].

قال اللَّكْنَويُّ الهندي رحمه الله في ((الأجوبة الفاضلة)) (ص٦٦): (ليس كلُّ ما في هذه الكتب وأمثالها صحيحاً، أو حسناً، بل هي مشتملة على الأخبار الصحيحة، والحسنة، والضعيفة، والموضوعة).**اهـ**

وقال النَّوَوِيُّ رحمه الله في ((التَّقريب والتَّيسير)) (ص٣٠): (في السنن، الصحيح، والحسن، والضعيف، والمنكر).اهـ

وقال الكَتَّانِيُّ رحمه الله في ((الرسالة المستطرفة)) (ص٣١): (وسنن الدارقطني جَمَعَ فيها غرائب السنن، وأكثرَ فيها من رواية الأحاديث الضعيفة، والمنكرة، بل والموضوعة).اهـ

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله في ((الرد على البكري)) (ج١ ص٧٣): (وأما قوله: إن هذا قد رواه بصيغ مختلفة من المفسرين، والمحدثين... إلى آخره، فما أدري من أيهما أعجب: من تكثيره لمن رواه كأنهم من الحفاظ الكبار، أو من سكوته عن مقابلتهم بالرد، والإنكار؛ إذ مثل هذا الكلام لا يصدر إلا عمن هو عارف بطرق الحديث مميز بين الصحيح و الضعيف؟!

و مثل هذا لا يرويه إلا أحد الرجلين: رجل لا يميز بين الصحيح والضعيف، والغث والسمين، وهم جمهور مصنفي السير، والأخبار، وقصص الأنبياء،

---

١) انظر: ((شرح صحيح مسلم)) للنووي (ج١ ص٧١).

٢) وانظر: ((علوم الحديث)) لابن الصلاح (ص٤٧).

كالثعالبي، والواحدي، والمهدوي، والزمخشري، وعبدالجبار بن أحمد، وعلي بن عيسى الرماني، وأبي عبدالله ابن الخطيب الرازي، وأبي نصر ابن القشيري، وأبي الليث السمرقندي، وأبي عبد الرحمن السلمي، والكواشي الموصلي، وأمثالهم من المصنفين في التفسير؛ فهؤلاء لا يعرفون الصحيح من السقيم، ولا لهم خبرة بالمروي المنقول، ولا لهم خبرة بالرواة النقله بل يجمعون فيما يروون بين الصحيح والضعيف، ولا يميزون بينهما[1]، لكن منهم من يروي الجميع، ويجعل العهدة على الناقل؛ كالثعلبي ونحوه، ومنهم من ينصر قولا أو جملة؛ إما في الأصول، أوالتصوف، والفقه بما يوافقها من صحيح أوضعيف، ويرد ما يخالفها من صحيح و ضعيف.

و أما باب فضائل الأعمال، والأشخاص، والأماكن، والزمان؛ والقبور فباب اتسع فيه الكذب و البهتان.

و أما رجال التفسير القدماء؛ فمنهم الإمام المتفق عليه، كمجاهد الذي قال: عرضت المصحف على ابن عباس من أوله إلى آخره أقفه عند كل آية، وأسأله عنها.

وقال الثوري إذا جاءك التفسير عن مجاهد فحسبك به.

وعلى تفسيره يعتمد البخاري، والشافعي.

و كذلك تفسير طاووس، وسعيد بن جبير، وعطاء بن أبي رباح، ونحوهم من التابعين؛ فإنهم بهذا الشأن من أعلم الناس.

و كذلك أصحاب ابن مسعود؛ كعلقمة، والأسود، وعبيدة السلماني، وغيرهم.

---

١) لذلك يجب التثبت في الأحاديث التي ينقلونها هل هي صحيحة، أم ضعيفة؟!.

ومنهم من إسناده في التفسير عن ابن عباس منقطع، وهو في نفسه ثقة كالسدي الكبير، والضحاك؛ فإن الضحاك لم يصح سماعه من ابن عباس، والسدي جمع ما ذكره من التفسير الذي ذكره عن التابعين كما جمع ابن إسحاق السيرة، وعلي بن أبي طلحة الوالبي لم يسمع من ابن عباس، وقتادة ثقة حافظ في نفسه، ورواية معمر عنه صحيحة، و إن كان مالك أنكر ذلك لأجل القدر.

وأما الكلبي، والسدي الصغير؛ فمتروكان، وكذلك مقاتل بن سليمان بخلاف مقاتل بن حيان؛ فإنه ثقة، وأصحاب ابن عباس الأخصاء الذين رووا عنه ما فسره من القرآن، وما رواه من الحديث، وما نقلوه عنه في سائر العلوم، والحديث، والفقه، والتفسير، وشرح الغريب، وغير ذلك سعيد بن جبير، وطاووس بن كيسان، ومجاهد ابن جبر، وعكرمة مولاه، وعمرو بن دينار، وجابر بن زيد أبو الشعثاء، وعبيد الله بن عبد الله بن عتبة؛ فهؤلاء هم المخصوصون به، وبطريقهم انتشر علمه.

وأما التفاسير المضافة إليه؛ كالتفسير الذي يرويه جويبر بن سعيد عن الضحاك عن ابن عباس؛ فجويبر ضعفه علي بن المديني، ويحيى بن سعيد القطان، وقال أحمد لا يشتغل بحديثه، وقال يحيى بن سعيد الخرساني البلخي لا يلتفت إليه، وقال علي بن الجنيد، والدارقطني متروك، والضحاك لم يسمع من ابن عباس حرفاً واحداً.

وتفسيرآخر يرويه عبيدالله بن سليمان عن الضحاك عن ابن عباس، ويقال: إن عبيدالله هذا في الوهن و الضعف أنزل من جويبر.

وتفسير آخر يرويه محمد بن سعد العوفي عن آبائه عن عطية العوفي عن ابن عباس، وعطية بن سعد ضعيف تكلم الناس فيه.

وتفسير علي بن أبي طلحة عن ابن عباس قال أحمد: علي بن أبي طلحة ضعيف، ولم يسمع من ابن عباس شيئاً.

وتفسير يرويه محمد بن السائب الكلبي عن أبي صالحٍ باذام عن ابن عباس، والكلبي كذاب، وباذام ضعيف، ولم يسمع من ابن عباس شيئاً.

قال عبد الصمد بن الفضل سئل أحمد عن "تفسير الكلبي" فقال: كذب، فقيل له: أفيحلّ النظر فيه؟، قال: لا[1]...وقال الإمام أحمد ثلاث علوم ليس لها أصول: المغازي، والملاحم، والتفسير، وفي لفظ ليس لها أسانيد.

ومعنى ذلك أن الغالب عليها أنها مرسلة، ومنقطعة، فإذا كان الشيء مشهوراً عند أهل الفن قد تعددت طرقه؛ فهذا مما يرجع إليه أهل العلم بخلاف غيره.

و أما تفاسير تابع التابعين؛ كقتادة، ومعمر، وسفيان الثوري، وابن أبي عروبة، وابن جريج، وغيرهم ممن صنف التفاسير؛ فإنما يذكرون من أصولهم ما سمعوه من شيوخهم عن الصحابة، والتابعين[2].

و قد صُنِّفَ في تفاسير الصحابة، والتابعين، وتابعيهم كتب كثيرة يذكرون فيها ألفاظهم بأسانيدها مثل: تفسير وكيع، وعبدالرزاق، وعبد ابن حميد، وآدم ابن أبي إياس، وأحمد بن حنبل، وإسحاق بن راهويه، وأبي بكر بن أبي شيبة، وبقي بن مخلد، وسنيد، ودحيم، وابن أبي حاتم، وابن المنذر، وابن جرير، وأبي بكر بن داود، ومن هؤلاء من لا يذكر شيئاً عن مقاتل والكلبي.

---

١) فأي كلام أبيّن من هذا، فيا أيّها الناس اتركوا الأحاديث الضعيفة، وفروا منها بدينكم، اللهمّ سلّم سلّم.

٢)فلا بدّ من البحث في أسانيدها لتعرف هل هي صحيحة، أم ضعيفة؟!.

وعامة الكتب تحتاج إلى نقد، وتمييز؛ كالمصنفات في سائر العلوم من الأصول، والفروع، وغير ذلك؛ فإن الفقهاء قد وضعوا في الفقه أشياء كثيرة من الموضوعات والضعاف.

أما جمهور المصنفين في الأخبار، والتواريخ، والسير، والفتن من رجال الجرح والتعديل منهم من هو في نفسه متهم، أو غير حافظ؛ كأبي مخنف لوط بن يحيى، وهشام بن محمد السائب الكلبي، وإسحاق بن بشر، وأمثالهم من الكذابين، بل الواقدي خير من ملء الأرض مثل هؤلاء، وقد عُلِمَ ما قيل فيه، ومحمد بن سعد كاتبة ثقة، لكن يُنْظَر عمن نقل، وكذلك أبو الحسن المدائني، وأمثاله، وإن سلموا من الطعن فيهم فليسوا من علماء الجرح والتعديل حتى يكون ما رووه، ولم ينكروا مقبولا.

و إنما العالمون بالجرح والتعديل هم علماء الحديث، وهم نوعان: منهم من لم يرو إلا عن ثقة عنده؛ كمالك، وشعبة، ويحيى ين سعيد، وعبدالرحمن بن مهدي، وأحمد بن حنبل، وكذلك البخاري وأمثاله، ومنهم من يروي عن الثقة، وغيره للمعرفة، ولما عنده من التمييز؛ كالثوري، و غيره[1].

و الذين جمعوا المنقولات فيهم من يمكنه التمييز بين الصحيح و الضعيف في الغالب؛ كالدارقطني، وأبي نعيم، والخطيب، والبيهقي، وابن ناصر، وابن عساكر، وأبي موسى المديني، وابن الجوزي، وأمثالهم، لكن قد يروون في كتبهم الغرائب المنكرات، والأحاديث الموضوعات للمعرفة بها.

---

١) هؤلاء عليهم المعتمد في نقد الأسانيد.

وكما يُروى عن أحمد؛ أنه قال إذا سمعت أهل الحديث يقولون: هذا الحديث فائدة؛ فاعلم أنه غريب منكر، يعني أنهم يستفيدون غرائب الحديث، كما يستفيد الفقهاء، ونحوهم غرائب الأقوال، والطرق، والوجوه، وإن كانت وجوهاً سوداً.

وأبو نعيم يروي في "الحلية" في فضائل الصحابة، وفي الزهد أحاديث غرائب يعلم أنها موضوعة، وكذلك الخطيب، وابن الجوزي، وابن عساكر، وابن ناصر، وأمثالهم، والدارقطني صنف "سننه" ليذكر فيها غرائب "السنن" وهو في الغالب يبين حال ما رواه، وهو من أعلم الناس بذلك، والبيهقي يعزو ما رواه إلى الصحيح في الغالب، وهو من أقلهم استدلالاً بالموضوع، لكن يروي في الجهة التي ينصرها من المراسيل و الآثار ما يصلح للاعتضاد، ولا يصلح للاعتماد، ويترك في الجهة التي يضعفها ما هو أقوى من ذلك الإسناد[1].

وهم فيما يقولونه من أصدق الناس و أثبتهم لكن الشأن في من قبلهم من الإسناد فإنهم كثيراً ما يتركون التمييز فيه بخلاف الأئمة الكبار الذين يعتمدون على الحديث، ويحتجون به فيما بينهم، وبين الله تعالى؛ كمالك، والشافعي، وأحمد، وإسحاق، وعبدالرحمن بن مهدي، ويحيى بن سعيد، والبخاري، وأبي داود، فإنهم يحررون الكلام في المتن والإسناد، والله الهادي إلى سبيل الرشاد.

فإذا عرفت ذلك فلا يخلو ما رواه؛ إما أن يكون من جنس ما رواه صاحب "الفردوس" شهردار الديلمي، أو الشيخ عمر الملا صاحب "وسيلة المتعبدين" أو البكري صاحب "تنقلات الأنوار" وابن سبع الذي له مصنف كبير في فضائل النبي

---

١) **قلت**: ومن أسند فقد بَرِئَ، والعهدة على الجاهل الذي ينقل من هذه الكتب ما هبَّ ودبَّ من الأحاديث الضعيفة إلى الناس، والله المستعان.

صلى الله عليه وسلم، ومصنف صغير في كرامات الأولياء، وأمثال هؤلاء ممن في كتابه من الكذب ما لا يحصيه إلا الله، فهل يجوز الاعتماد على ما يرويه هؤلاء.

أو يكون أرفع من هذا و إن كان فيها من الصدق ما لا يحصيه إلا الله كـ"تفسير الثعلبي" والواحدي، و"الشفا" للقاضي عياض و تفسير أبي الليث و القشيري مما فيه ضعف كثير و إن كان الغالب عليه الصحيح.

أو يكون من الحفاظ كأبي نعيم و الخطيب و ابن ناصر و أبي موسى و ابن الجوزي و عبد الغني و ابن عساكر و نحوهم فهؤلاء سكوتهم عن الإنكار في كثير مما يروونه لا يدل على الصحة عندهم باتفاق أهل الحديث.

وأما الأولون فهم لا يعرفون الصحيح من السقيم فسكوتهم عن الإنكار سكوت عموم المؤمنين الذين لا يعرفون حقائق الدين لا يميزون بين السنة والبدعة غير الإنكار على ما يرونه ويسمعونه من الأقوال والإعمال وإذا كان الراوي لهذا وأمثاله لا يخرج عن أن يكون غير عالم بهذا بما ينكره أو يكون عادته رواية هذا وأمثاله من غير بيان لعادة معروفة بينهم لم يكن لهذا فيما ذكره حجة.

وأيضا فعلماء الدين أكثر ما يحررون النقل فيما ينقل عن النبي صلى الله عليه و سلم لأنه واجب القبول أو فيما ينقل عن الصحابة).اهـ

وقال العيني رحمه الله في ((البناية)) (ج١ ص٦٢٧): عن الحاكم صاحب المستدرك: (قد عُرِفَ تساهلُهُ وتصحيحُهُ للأحاديث الضعيفة، بل الموضوعة).اهـ

وقال ابن حجر رحمه الله عن ابن الجوزي: (إنّ تساهُلَه، تساهُلُ الحاكم في ((المستدرك)) أعدم النفع بكتابيهما، إذ ما من حديث فيهما إلا ويمكن أنه مما

وقع فيه التساهل، فلذلك وَجَبَ على الناقد الاعتناء بما نقله منهما من غير تقليد لهما)[١].اهـ

وقال الذهبي رحمه الله في ((تذكرة الحفاظ)) (ج٣ ص١٠٤٢) في ترجمة الحاكم: (لا ريب أن في ((المستدرك)) أحاديث كثيرة ليست على شرط الصحة، بل فيه أحاديث موضوعة شانَ ((المستدرك)) باخراجها فيه، وليته لم يصنِّف ((المستدرك))، فإنه غضَّ من فضائله بسوءِ تصَرُّفه).**اهـ**

وقال الخطيب رحمه الله في ((تاريخ بغداد)) (ج٥ ص٤٧٤) في ترجمة الحاكم: (جَمَعَ الْحَاكِمُ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ أَحَادِيثَ زَعَمَ أَنَّهَا صِحَاحٌ عَلَى شَرْطِ الْبُخَارِيِّ وَمُسْلِمٍ، يُلْزِمُهُمَا إِخْرَاجَهَا فِي ((صَحِيحَيْهِمَا))، مِنْهَا ((حَدِيثُ الطَّيرِ))، وَحديث ((مَنْ كُنْتُ مَوْلَاهُ فَعَلِيٌّ مَوْلَاهُ))، فَأَنْكَرَ عَلَيْهِ أَصْحَابُ الْحَدِيثِ ذَلِكَ، وَلَمْ يَلْتَفِتُوا فِيهِ إِلَى قَوْلِهِ، وَلَا صَوَّبُوهُ فِي فِعْلِهِ).اهـ

قلت: ومن عرف بالتساهل في التصحيح، أو التحسين، فلا يعتمد عليه إلا بعد البحث عن الأحاديث التي نقلها في كتبه[٢].

قال العراقي رحمه الله في ((الأجوبة)) (ص١٤١): (ابن حبان منسوب إلى التساهل في التصحيح والتوثيق، لكنّه أرفع درجة من الحاكم).اهـ

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله في ((الفتاوى الكبرى)) (ج١ ص٩١): (وَقَدْ اتَّفَقَ أَهْلُ الْمَعْرِفَةِ بِالْحَدِيثِ عَلَى أَنَّهُ لَيْسَ فِي الْجَهْرِ بِهَا –يعني البسملة– حَدِيثٌ صَرِيحٌ، وَلَمْ يَرْوِ أَهْلُ السُّنَنِ الْمَشْهُورَةِ كَأَبِي دَاوُد وَالتِّرْمِذِيِّ وَالنَّسَائِيُّ شَيْئًا

---

١) انظر: ((النُّكت البديعات على الموضوعات)) للسُّيُوطي (ص٢٩).

٢) انظر: ((فيض الباري)) للكشميري (ج١ ص٣٦)، و((علوم الحديث)) لابن الصلاح (ص١٨)، و((روح المعاني)) للآلوسي (ج٦ ص٤٦)، و((حُجة الله البالغة)) للدِّهلوي (ج١ ص١٠٧).

مِنْ ذَلِكَ، وَإِنَّمَا يُوجَدُ الْجَهْرُ بِهَا صَرِيحًا فِي أَحَادِيثَ مَوْضُوعَةٍ، يَرْوِيهَا الثَّعْلَبِيُّ وَالْمَاوَرْدِيُّ، وَأَمْثَالُهُمَا فِي التَّفْسِيرِ، أَوْ فِي بَعْضِ كُتُبِ الْفُقَهَاءِ الَّذِينَ لَا يُمَيِّزُونَ بَيْنَ الْمَوْضُوعِ وَغَيْرِهِ... أَنَّ تَصْحِيحَ الْحَاكِمِ وَحْدَهُ وَتَوْثِيقَهُ وَحْدَهُ لَا يُوثَقُ بِهِ فِيمَا دُونَ هَذَا... وَمَنْ لَهُ أَدْنَى خِبْرَةٍ فِي الْحَدِيثِ وَأَهْلِهِ لَا يُعَارِضُ بِتَوْثِيقِ الْحَاكِمِ مَا قَدْ ثَبَتَ فِي الصَّحِيحِ خِلَافُهُ ؛ فَإِنَّ أَهْلَ الْعِلْمِ مُتَّفِقُونَ عَلَى أَنَّ الْحَاكِمَ فِيهِ مِنْ التَّسَاهُلِ وَالتَّسَامُحِ فِي بَابِ التَّصْحِيحِ، حَتَّى أَنَّ تَصْحِيحَهُ دُونَ تَصْحِيحِ التِّرْمِذِيِّ وَالدَّارَقُطْنِيِّ وَأَمْثَالِهِمَا بِلَا نِزَاعٍ، فَكَيْفَ بِتَصْحِيحِ الْبُخَارِيِّ وَمُسْلِمٍ، بَلْ تَصْحِيحُهُ دُونَ تَصْحِيحِ أَبِي بَكْرِ بْنِ خُزَيْمَةَ، وَأَبِي حَاتِمِ بْنِ حِبَّانَ الْبُسْتِيِّ، وَأَمْثَالِهِمَا، بَلْ تَصْحِيحُ الْحَافِظِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْوَاحِدِ الْمَقْدِسِيِّ فِي مُخْتَارِهِ خَيْرٌ مِنْ تَصْحِيحِ الْحَاكِمِ فَكِتَابُهُ فِي هَذَا الْبَابِ خَيْرٌ مِنْ كِتَابِ الْحَاكِمِ بِلَا رَيْبٍ، عِنْدَ مَنْ يَعْرِفُ الْحَدِيثَ، وَتَحْسِينُ التِّرْمِذِيِّ أَحْيَانًا يَكُونُ مِثْلَ تَصْحِيحِهِ أَوْ أَرْجَحَ، وَكَثِيرًا مَا يُصَحِّحُ الْحَاكِمُ أَحَادِيثَ يَجْزِمُ بِأَنَّهَا مَوْضُوعَةٌ لَا أَصْلَ لَهَا) [1]. اهـ

وقال السُّلَمِيُّ رحمه الله في ((كشف المناهج)) (ج١ ص٤٩) عن كتاب ((مصابيح السنة)) للبغوي: (وأدخل في الحسان أحاديث، ولم ينبه عليها، وهي ضعيفة واهية، وربما ذكر أحاديث موضوعة في غاية السقوط متناهية).اهـ

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله في ((منهاج السنة)) (ج٤ ص١٨): (وليس للشيعة أسانيد متصلة برجال معروفين مثل أسانيد أهل السنة

---

١) **قلت:** إن الحُفَّاظ الأقدمين يعتمدون في روايتهم الأحاديث الضعيفة مع سكوتهم عنها على ذكرهم الأسانيد، لاعتقادهم أنهم متى أوردوا الأحاديث بأسانيدها فقد برئوا من عُهدتها، وأسندوا أمرَها إلى النظر في إسنادها.

قال ابن حجر رحمه الله في ((لسان الميزان)) (ج٣ ص٧٥): (أكثر المحدثين في الأعصار الماضية من سنة مائتين وهلم جرا إذا ساقوا الحديث بإسناده اعتقدوا أنهم برؤوا من عهدته).اهـ

حتى ينظر في الإسناد وعدالة الرجال بل إنما هي منقولات منقطعة عن طائفة عرف فيها كثرة الكذب وكثرة التناقض في النقل فهل يثق عاقل بذلك).اهـ

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله في ((منهاج السنة)) (ج٧ ص٣٩٩): (وأما قوله: رواه أحمد فيقال: أولاً أحمد له "المسند" المشهور وله كتاب مشهور في "فضائل الصحابة" روى فيه أحاديث لا يرويها في المسند لما فيها من الضعف لكونها لا تصلح إن تروى في المسند لكونها مراسيل أو ضعافا بغير الإرسال ثم إن هذا الكتاب زاد فيه ابنه عبد الله زيادات ثم إن القطيعى الذي رواه عن ابنه عبد الله زاد عن شيوخه زيادات وفيها أحاديث موضوعة باتفاق أهل المعرفة وهذا الرافضي وأمثاله من شيوخ الرافضة جُهَّال فهم ينقلون من هذا المصنف فيظنون إن كل ما رواه القطيعي أو عبد الله قد رواه أحمد نفسه ولا يميزون بين شيوخ أحمد وشيوخ القطيعي ثم يظنون إن أحمد إذا رواه فقد رواه في المسند فقد رأيتهم في كتبهم يعزون إلى مسند أحمد أحاديث ما سمعها أحمد قط كما فعل ابن البطريق وصاحب الطرائف منهم وغيرهما بسبب هذا الجهل منهم وهذا غير ما يفترونه من الكذب فان الكذب كثير منهم وبتقدير إن يكون أحمد روى الحديث فمجرد رواية أحمد لا توجب إن يكون صحيحا يجب العمل به بل الإمام أحمد روى أحاديث كثيرة ليعرف ويبين للناس ضعفها وهذا في كلامه وأجوبته أظهر وأكبر من أن يحتاج إلى بسط لا سيما في مثل هذا الأصل العظيم).**اهـ**

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله في ((منهاج السنة)) (ج٧ ص١٧٧): (ومجرد رواية الثعلبي و الواحدي و أمثالهما لا تدل على أنه صحيح باتفاق أهل السنة و الشيعة و لو تنازع اثنان في مسالة من مسائل الأحكام و الفضائل و احتج أحدهما بحديث لم يذكر ما يدل على صحته إلا رواية الواحد من

هؤلاء له في تفسيره لم يكن ذلك دليلا على صحته و لا حجة على منازعه باتفاق العلماء و هؤلاء من عادتهم يروون ما رواه غيرهم و كثير من ذلك لا يعرفون هل هو صحيح أم ضعيف و يروون من الأحاديث الإسرائيليات ما يعلم غيرهم أنه باطل في نفس الأمر لأن وصفهم النقل لما نُقل أو حكاية أقوال الناس و إن كان كثير من هذا و هذا باطلا و ربما تكلموا على صحة بعض المنقولات و ضعفها و لكن لا يطردون هذا و لا يلتزمونه).**اهـ**

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله في ((منهاج السنة)) (ج٧ ص٩٦): (أحمد صنَّف كتاباً في فضائل أبي بكر وعمر وعثمان وعلي وغيرهم وقد يروي في هذا الكتاب ما ليس في "المسند" وليس كل ما رواه أحمد في "المسند" وغيره يكون حجة عنده بل يروي ما رواه أهل العلم وشرطه في المسند أن لا يروي عن المعروفين بالكذب عنده وإن كان في ذلك ما هو ضعيف وشرطه في "المسند" مثل شرط أبي داود في "سننه" وأما كتب الفضائل فيروي ما سمعه من شيوخه سواء كان صحيحا أو ضعيفا فانه لم يقصد أن لا يروي في ذلك إلا ما ثبت عنده ثم زاد ابن أحمد زيادات وزاد أبو بكر القطيعى زيادات وفي زيادات القطيعي زيادات كثيرة كذب موضوعة فظن ذلك الجاهل أن تلك من رواية أحمد و أنه رواها في المسند و هذا خطأ قبيح فإن الشيوخ المذكورين شيوخ القطيعي و كلهم متأخر عن أحمد وهم ممن يروى عن أحمد لا ممن يروي أحمد عنه).**اهـ**

وقال الذهبي رحمه الله في ((ميزان الاعتدال)) (ج١ ص١١١) في ترجمة أبي نعيم الأصبهاني: (كلام ابن منده في أبي نعيم فظيعٌ لا أحب حكايته، ولا أقبل قول كل منهما في الآخر، بل هما عندي مقبولان، ولا أعلم لهما ذنباً أكثر من روايتهما الموضوعات ساكتين عنها).**اهـ**

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله في ((منهاج السنة)) (ج٧ ص١٣٩): (كتاب "الفردوس" للديلمي فيه موضوعات كثيرة أجمع أهل العلم على أن مجرد كونه رواه لا يدل على صحة الحديث، وكذلك رواية أبي نعيم لا تدل على الصحة).**اهـ**

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله في ((منهاج السنة)) (ج٧ ص١٧١): (بيان صحة الإسناد، والثعلبي وأبونعيم يرويان ما لايُحتج به بالإجماع).**اهـ**

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله في ((منهاج السنة)) (ج٧ ص٣٨): (ما يرويه مثل أبي نعيم و الثعلبي و النقاش و غيرهم أتقبلونه مطلقاً أم تردُّونه مطلقاً أم تقبلونه إذا كان لكم لا عليكم و تردونه إذ كان عليكم فأن تقبلوه مطلقاً ففي ذلك أحاديث كثيره في فضائل أبي بكر و عمر و عثمان تناقض قولكم و قد روى أبو نعيم في أول "الحلية" في فضائل الصحابة و في كتاب مناقب أبي بكر و عمر و عثمان و علي أحاديث بعضها صحيحة و بعضها ضعيفة بل منكرة و كان رجلا عالما بالحديث فيما ينقله لكن هو و أمثاله يروون ما في الباب لا يُعرف أنه روى كالمفسِّر الذي ينقل أقوال الناس في التفسير و الفقيه الذي يذكر الأقوال في الفقه و المصنِّف الذي يذكر حجج الناس ليذكر ما ذكروه و إن كان كثير من ذلك لا يعتقد صحته بل يعتقد ضعفه لأنه يقول: أنا نقلت ما ذكر غيري فالعهدة على القائل لا على الناقل و هكذا كثير ممن صنف في فضائل العبادات و فضائل الأوقات و غير ذلك يذكرون أحاديث كثيرة و هي ضعيفة بل موضوعة باتفاق أهل العلم كما يذكرون أحاديث في فضل صوم رجب كلها ضعيفة بل موضوعة عند أهل العلم و يذكرون صلاة الرغائب في أول ليلة جمعة

منه و ألفية نصف شعبان و كما يذكرون في فضائل عاشوراء ما ورد من التوسعة على العيال و فضائل المصافحة و الحناء و الخضاب و الاغتسال و نحو ذلك و يذكرون فيها صلاة و كل هذا كذب على رسول الله صلى الله عليه وسلم).اهـ

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله في ((منهاج السنة)) (ج٧ ص٤٢): (و أما أهل العلم و الدِّين فلا يصدقون بالنقل و يكذبون به بمجرد موافقة ما يعتقدون بل قد ينقل الرجل أحاديث كثيرة فيها فضائل النبي صلى الله عليه و سلم و أمته و أصحابه فيردونها لعلمهم بأنها كذب و يقبلون أحاديث كثيرة لصحتها و إن كان ظاهرها بخلاف ما يعتقدونه: إما لاعتقادهم أنها منسوخة أو لها تفسير لا يخالفونه و نحو ذلك فالأصل في النقل أن يُرجع فيه إلى أئمة النقل و علمائه و من يشركهم في علمهم علم ما يعلمون و أن يُستدل على الصحة و الضعف بدليل منفصل عن الرواية فلا بد من هذا و هذا و إلا فمجرد قول القائل رواه فلان لا يَحْتَجُّ به لا أهل السنة و لا الشيعة و ليس في المسلمين من يحتج بكل حديث رواه كل مصنف فكل حديث يحتج به نطالبه من أول مقام بصحته و مجرد عزوه إلى رواية الثعلبي و نحوه ليس دليلاً على صحته باتفاق أهل العلم بالنقل و لهذا لم يروه أحد من علماء الحديث في شيء من كتبهم التي ترجع الناس إليها في الحديث لا في الصحاح ولا في السنن و لا المسانيد و لاغير ذلك لأن كذب مثل هذا لا يخفى على من له أدنى معرفة بالحديث وإنما هذا عند اهل العلم بمنزلة ظن من يظن من العامة و بعض من يدخل في غمار الفقهاء أن النبي صلى الله عليه و سلم كان على أحد المذاهب الأربعة).اهـ

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله في ((منهاج السنة)) (ج٧ ص٥٢): (أن المستدلَّ عليه بيان صحة الحديث و مجرد عزوه إلى رواية أبي نعيم لا

تفيد الصحة باتفاق الناس علماء السنة و الشيعة فان أبا نعيم روى كثيرا من الأحاديث التي هي ضعيفة بل موضوعة باتفاق علماء أهل الحديث السنة و الشيعة و هو وأن كان حافظا كثير الحديث واسع الرواية لكن روى كما عادة المحدِّثين أمثاله يروون جميع ما في الباب لأجل المعرفة بذلك و أن كان لا يُحتج من ذلك إلا ببعضه و الناس في مصنفاتهم منهم من لا يروي عمن يعلم أنه يكذب مثل مالك و شعبة و يحيى بن سعيد و عبد الرحمن بن مهدي و أحمد بن حنبل فان هؤلاء لا يروون عن شخص ليس بثقة عندهم و لا يروون حديثا يعلمون أنه عن كذاب فلا يروون أحاديث الكذابين الذين يعرفون بتعمد الكذب لكن قد يتفق فيما يروونه ما يكون صاحبه أخطأ فيه و قد يروي الإمام أحمد و اسحاق و غيرهما أحاديث تكون ضعيفة عندهم لاتهام رواتها بسوء الحفظ و نحو ذلك ليُعتبر بها و يُستشهد بها فانه قد يكون لذلك الحديث ما يشهد له انه محفوظ و قد يكون له ما يشهد بأنه خطا و قد يكون صاحبها كذَّبها في الباطن ليس مشهوراً بالكذب بل يروي كثيراً من الصدق فيُروى حديثه و ليس كل ما رواه الفاسق يكون كذبا بل يجب التبين من خبره كما قال تعالى: (يا أيها الذين آمنوا أن جاءكم فاسق بنبأ فتبينوا) [الحجرات:٦]، فيُروى: لتنظر سائر الشواهد: هل تدل على الصدق أو الكذب؟.

و كثير من المصنِّفين يعزّ عليه تمييز ذلك على وجهه بل يعجز عن ذلك فيروي ما سمعه كما سمعه و الدَّرْكُ على غيره لا عليه و أهل العلم ينظرون في ذلك و في رجاله و إسناده).اهـ

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله في ((منهاج السنة)) (ج٧ ص١٠): (الجواب عن هذه الآية حق من وجوه:

الأول: أنَّا نطالبه بصحة هذا النقل أو لايُذكر هذا الحديث على وجه تقوم به الحجة فإن مجرد عزوه إلى تفسير الثعلبي أو نقل الإجماع على ذلك من غير العالمين بالمنقولات الصادقين في نقلها ليس بحجة باتفاق أهل العلم إن لم نعرف ثبوت إسناده.

و أما ما نقله من تفسير الثعلبي فقد أجمع أهل العلم بالحديث أن الثعلبي يروي طائفة من الأحاديث الموضوعات كالحديث الذي يرويه في أول كل سورة عن أبي إمامة في فضل تلك السورة وكأمثال ذلك ولهذا يقولون هو كحاطب ليل. وهكذا الواحدي تلميذه و أمثالهما من المفسرين ينقلون الصحيح والضعيف.

ولهذا لما كان البغوي عالما بالحديث أعلم به من الثعلبي والواحدي وكان تفسيره مختصر تفسير الثعلبي لم يذكر في تفسيره شيئا من الأحاديث الموضوعة التي يرويها الثعلبي و لا ذكر تفاسير أهل البدع التي ذكرها الثعلبي مع أن الثعلبي فيه خير و دين لكنه لا خبرة له بالصحيح والسقيم من الأحاديث ولا يميز بين السنة و البدعة في كثير من الأقوال.

و أما أهل العلم الكبار: أهل التفسير مثل تفسير محمد بن جرير الطبري و بقي بن مخلد و ابن أبي حاتم و ابن المنذر و عبد الرحمن بن إبراهيم دحيم و أمثالهم فلم يذكروا فيها مثل هذه الموضوعات دع من هو اعلم منهم مثل تفسير أحمد بن حنبل و اسحق بن راهويه بل و لا يُذكر مثل هذا عند ابن حميد و لا عبد الرزاق مع أن عبد الرزاق كان يميل إلى التشيع و يروي كثيرا من فضائل علي وإن كانت ضعيفة لكنه اجل قدرا من أن يروي مثل هذا الكذب الظاهر.

وقد اجمع أهل العلم بالحديث إلى أنه لا يجوز الاستدلال بمجرد خبر يرويه الواحد من جنس الثعلبي و النقاش و الواحدي و أمثال هؤلاء المفسرين لكثرة ما

يروونه من الحديث و يكون ضعيفا بل موضوعا فنحن لو لم نعلم كذب هؤلاء من وجوه أخرى لم يجز أن نعتمد عليه لكون الثعلبي و أمثاله رووه فكيف إذا كنا عالمين بأنه كذب؟!).اهـ

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله في ((منهاج السنة)) (ج٧ ص٣٤): (وأما ما يرويه أبو نعيم في "الحلية" أو في فضائل الخلفاء و النقاش و الثعلبي و الواحدي و نحوهم في التفسير فقد اتفق أهل المعرفة بالحديث على أن فيما يروونه كثيرا من الكذب الموضوع واتفقوا على أن هذا الحديث المذكور الذي رواه الثعلبي في تفسيره هو من الموضوع وسنبين أدلة يُعرف بها أنه موضوع و ليس الثعلبي من أهل العلم بالحديث ولكن المقصود هنا أنَّا نذكر قاعدة فنقول المنقولات فيها كثير من الصدق وكثير من الكذب والمرجع في التمييز بين هذا و هذا إلى أهل علم الحديث كما نرجع إلى النحاة في الفرق بين نحو العرب ونحو غير العرب ونرجع إلى علماء اللغة فيما هو من اللغة وما ليس من اللغة وكذلك علماء الشعر والطب وغير ذلك فلكل علم رجال يُعرفون به.

و العلماء بالحديث اجل هؤلاء قدرا و أعظمهم صدقا و أعلاهم منزلة و اكثر دينا وهم من أعظم الناس صدقا و أمانة و علما و خبرة فيما يذكرونه عن الجرح و التعديل مثل مالك و شعبة و سفيان و يحيى بن سعيد و عبد الرحمن بن المهدي و ابن المبارك ووكيع و الشافعي و أحمد و إسحاق بن راهويه و أبي عبيد و ابن معين وابن المديني و البخاري ومسلم و أبي داود و أبي زرعة و أبي حاتم و النسائي و العجلي و أبي أحمد بن عدي و أبي حاتم البستي و الدار قطني و أمثال هؤلاء خلق كثير لا يحصى عددهم من أهل العلم بالرجال و الجرح و التعديل و إن

كان بعضهم أعلم بذلك من بعض و بعضهم أعدل من بعض في وزن كلامه كما أن الناس في سائر العلوم كذلك).اهـ

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله في ((منهاج السنة)) (ج٧ ص١٩٥): (المطالبة بصحة النقل و أما مجرد العزو إلى رواية أبي نعيم فليس حجة بالإتفاق و أبو نعيم له كتاب مشهور في فضائل الصحابة و قد ذكر قطعة من الفضائل في أول الحلية فإن كانوا يحتجون بما رواه فقد روى في فضائل أبي بكر و عمر و عثمان ما ينقض بنيانهم و يهدم أركانهم وإن كانوا لا يحتجون بما رواه فلا يعتمدون على نقله و نحن نرجع فيما رواه هو و غيره إلى أهل العلم بهذا الفن و الطرق التي بها يعلم صدق الحديث و كذبه من النظر في إسناده و رجاله و هل هم ثقات سمع بعضهم من بعض أم لا و ننظر إلى شواهد الحديث و ما يدل عليه على أحد الأمرين لا فرق عندنا بين ما يُروى في فضائل علي أو فضائل غيره فما ثبت أنه صدق صدقناه و ما كان كذبا كذَّبناه فنحن نجيء بالصدق و نصدق به و لا نكذب صادقا و هذا معروف عند أئمة السنة و أما من افترى على الله كذبا أو كذب بالحق فعلينا أن نكذبه في كذبه وتكذيبه للحق).اهـ

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله في ((منهاج السنة)) (ج٥ ص٧٩): (ومجرد رواية صاحب ((الحلية)) ونحوه لا تفيد ولا تدل على الصحة فإن صاحب ((الحلية)) قد روى في فضائل أبي بكر وعمر وعثمان وعلي والأولياء وغيرهم أحاديث ضعيفة بل موضوعة باتفاق العلماء وهو وأمثاله من الحفاظ الثقات أهل الحديث ثقات فيما يروونه عن شيوخهم لكن الآفة ممن هو فوقهم وهم لم يكذبوا في النقل عمَّن نقلوا عنه لكن يكون واحد من رجال الإسناد ممن يتعمد الكذب أو يغلط وهم يبلغون عمن حدثهم ما سمعوه منه ويروون الغرائب

لتُعرف وعامة الغرائب ضعيفة، كما قال الإمام أحمد: (اتقوا هذه الغرائب فإن عامتها ضعيفة)).اهـ

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله في ((منهاج السنة)) (ج٧ ص٢١٥): (و مثل هؤلاء الجهال يظنون ان الاحاديث التي في البخاري و مسلم أنما أخذت عن البخاري و مسلم ...

كانا يتعمد أن الكذب و لا يعلمون أن قولنا رواه البخاري و مسلم علامة لنا على ثبوت صحته لا أنه كان صحيحا بمجرد رواية البخاري و مسلم بل أحاديث البخاري و مسلم رواها غيرهما من العلماء و المحدثين من لا يحصي عدده إلا الله و لم ينفرد واحد منهما بحديث بل ما من حديث إلا و قد رواه قبل زمانه و في زمانه و بعد زمانه طوائف و لو لم يخلق البخاري و مسلم لم ينقص من الدين شيء و كانت تلك الأحاديث موجوده بأسانيد يحصل بها المقصود و فوق المقصود...

و كذلك التصحيح لم يقلِّد أئمة الحديث فيه البخاري و مسلما بل جمهور ما صححاه كان قبلهما عند أئمة الحديث صحيحا متلقي بالقبول و كذلك في عصرهما و كذلك بعدهما قد نظر أئمة هذا الفن في كتابيهما و وافقوهما على تصحيح ما صححاه إلا مواضع يسيرة نحو عشرين حديثا غالبها في مسلم أنتقدها عليهما طائفة من الحفاظ و هذه المواقع المنتقدة غالبها في مسلم و قد أنتصر طائفة لهما فيها وطائف قررت قول المنتقدة و الصحيح التفصيل فإن فيها مواضع منتقدة بلا ريب مثل حديث أم حبيبة و حديث خلق الله البرية يوم السبت و حديث صلاة الكسوف بثلاث ركوعات و أكثر، وفيها مواضع لا انتقاد فيها في البخاري، فإنه أبعد الكتابين عن الانتقاد، ولا يكاد يروي لفظاً فيه انتقاد، إلا

ويروي اللفظ الآخر الذي يبين أنه منتقد، فما في كتابه لفظ منتقد، إلا وفي كتابه ما يبين أنه منتقد.

و المقصود أن أحاديثهما أنتقدها الأئمة الجهابذة قبلهم بعدهم و رواها خلائق لا يحصي عددهم إلا الله فلم ينفردا لا برواية و لا بتصحيح و الله سبحانه و تعالى هو الكفيل بحفظ هذا الدين كما قال تعالى: ((أنا نحن نزلنا الذكر و إنا له لحافظون)) [الحجر:٩]، وهذا مثل غالب المسائل التي توجد في الكتب المصنفة في مذاهب الأئمة مثل القدوري و التنبيه و الخرقي و الجلاب غالب ما فيها إذاقيل ذكره فلأن علم أنه مذهب ذلك الإمام و قد نقل ذلك سائر أصحابه و هم خلق كثير ينقلون مذهبه بالتواتر و هذه الكتب فيها مسائل انفرد بها بعض أهل المذهب وفيها نزاع بينهم لكن غالبها هو قول أهل المذهب و أما البخاري و مسلم فجمهور ما فيهما أتفق عليه أهل العلم بالحديث الذين هم اشد عناية بألفاظ الرسول و ضبطا لها و معرفة بها من أتباع الأئمة لألفاظ أئمتهم وعلماء الحديث أعلم بمقاصد الرسول في ألفاظه من أتباع الأئمة بمقاصد أئمتهم و النزاع بينهم في ذلك أقل من تنازع أتباع الأئمة في مذاهب أئمتهم).**اهـ**

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله في ((منهاج السنة)) (ج٧ ص٢٢٣): (المطالبة بصحة الحديث وهذا ليس في مسند أحمد ومجرد روايته له في الفضائل لو كان رواه لا يدل على صحته عنده باتفاق أهل العلم فإنه يروي ما رواه الناس وإن لم تثبت صحته وكل من عرف العلم يعلم أنه ليس كل حديث رواه أحمد في الفضائل ونحوه يقول أنه صحيح بل ولا كل حديث رواه في مسنده يقول أنه صحيح بل أحاديث مسنده هي التي رواها الناس عمن هو معروف عند الناس بالنقل ولم يظهر كذبه وقد يكون في بعضها علة تدل على أنه ضعيف بل باطل

لكن غالبها وجمهورها أحاديث جيدة يحتج بها وهي أجود من أحاديث سنن أبي داود و أما ما رواه في الفضائل فليس من هذا الباب عنده).**اهـ**

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله في ((منهاج السنة)) (ج٧ ص٣٥٤): (و لهذا لم يخرجه أحد من أهل الحديث في الكتب التي يحتج بما فيها و إنما يرويه من يرويه في الكتب التي يجمع فيها بين الغثِّ و السمين التي يعلم كل عالم إن فيها ما هو كذب، مثل كثير من كتب التفسير: تفسير الثعلبي، والواحدي، ونحوهما، والكتب التي صنفها في الفضائل من يجمع الغثَّ و السمين لا سيما خطيب خوارزم فإنه من أروى الناس للمكذوبات، وليس هو من أهل العلم بالحديث ولا المغازلي).**اهـ**

قلت: ولقد اشتملت هذه الكتب على الإسناد، وعلى المتن، فكان لابُدَّ لمن يتحرى صحيح الأخبار من دراسة هذه الأسانيد، والمتون دراسةً دقيقةً تستند إلى معايير وضعها المختصون بهذا العلم، لكي يتمكنوا من تمييز ما هو صحيح عن ما هو ضعيف.

قلت: إن قضية التصحيح، والتضعيف أمرٌ تَجْدُرُ العنايةُ به أكثرَ من غيره، لا سيما في عصرنا هذا الذي كاد أن يَنْقَرِضَ فيه هذا العلمُ الشريف، ونَدَرَ أن نَجِدَ فيه من يُحْسِنُ أن يتولاهُ على أصول أئمة الحديث، ويصبرُ على معاناته، فإننا نجد كثيراً من الأحاديث الضعيفة والموضوعة تدور على ألسنة الكَثْرَةِ الكَاثِرةِ من المؤلفين والوعاظ، والقصاص، والخطباء، والمدرسين، ويتلقاها عنهم أغلبُ الناس في الجوامع، والمساجد، والتلفاز، والإذاعات، والقنوات، والصحف، والجامعات، والمدارس، والمعاهد، والمجالس، وغير ذلك، ويَعْتَدُّون بها، ويَعْمَلون بما يُستفاد منها، وحَدِّث ولا حرج عما تُلْحِقُهُ تلكَ الأحاديثُ من الضرر بجوانبَ كثيرةٌ منها

الاعتقادية، والفروعية، والسلوكية، والاجتماعية، وما تتركه من آثار سيئة في المجتمعات، وانحرافاتٍ خطيرة في الدين، وتشويهٍ لحقائق الإسلام.

قال بدر الدين الحسيني رحمه الله: (لا يجوز إسنادُ حديثٍ لرسول الله ﷺ إلا إذا نصَّ على صِحَّةِ هذا الحديثِ حافظٌ من الحفاظِ المعروفين.

فَمَنْ قالَ: قالَ رسولُ الله ﷺ، وهو لا يَعْلَمُ صِحَّةَ ذلك من طريقِ أحدِ الحُفَّاظِ، يُوشِكُ أنْ يَصْدُقَ عليه حديثُ: (مَنْ يَقُلْ عَلَيَّ مَا لَمْ أَقُلْ فَلْيَتَبَوَّأْ مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ). متفق عليه.

فليحذرِ الخُطَّاءُ، والكُتَّابُ، والمدرِّسُونَ، والوُعَّاظُ من إسنادِ حديثٍ إلى رسولِ الله ﷺ ما لم يعلمُوا صِحَّتَه منِ طريقِ حافظٍ مشهورٍ من حُفَّاظ الحديث، وعليهم إذا لم يعلموا ذلك أن يذكروا الحديثَ معزواً إلى الكِتَابِ الذي نقلوا منه، كالترمذي، والنسائي مثلاً[1]، وبذلك يخرجون من العُهْدة.

أما الذين يحملون بأيديهم الكتبَ التي لا قيمةَ لها عند علماء الحديث الشريف، ككثير من كتب الأخلاق، والوعظ المنتشرة بالأيدي، فلا يكفي عزوُ الحديث إليها، ولا يَخْرُجُ القارئ مِنَ الوِزْرِ)[2].اهـ

قلت: وليست العبرة في ذكر مصادر الحديث، وتركها على رسلها، فليست هذه هي الغاية التي نرمي إليها، وإنما يجب أن تتجه العنايةُ إلى بيان درجةِ الحديث من الصحة والضعف حسبَ الأصولِ، والقواعد المتبعة في علم مصطلح الحديث، ولا سيما ما كان منها في الكتب التاريخية، والفقهية، والتفسيرية، والأدبية،

---

١) قلت: وليست العبرة في ذكر مصالدر الحديث وتركها على رسلها، فليست هذه الغاية التي نرمي إليها، وإنما يجب أن تتجه العناية إلى بيانِ درجةِ الحديثِ من الصحة والضعف حسب الأصول الحديثية.

٢) ((مقدمة زاد المعاد)) لابن القيم (ج١ ص١٠ و١١).

والعقائدية، وغير ذلك من الكتب التي تكثر فيها الأحاديث الضعيفة، والواهية، والموضوعة، والتي لم يعتن مؤلفوها ببيان درجة صحتها، أو سُقمها.

قلت: وإن كثيراً من الكتب[١] التي نُشِرَتْ لم تَنَلْ حظها من التحقيق والتوثيق، ففشى فيها التحريف، والتصحيف، والسقط، والأحاديث الضعيفة وغير ذلك، لأنه تولى إخراجها، والعمل فيها من لم تتحقَّق فيهم الأهلية التي لا بد منها، فكانت هذه الكتب تفتقر إلى الأصول الحديثية المعتمدة عند أهل الحديث[٢][٣]، والله المستعان.

قلت: وإن مما يؤسف ما عمَّ، وطمَّ من كثير من أهل العلم، وطلبة العلم، والخطباء وغيرهم، من التساهل في رواية الحديث، وعدم التثبت في صحته، وكثيراً ما نسمع من كثير من الخطباء والوعاظ –فضلاً عن غيرهم– من الأحاديث الضعيفة، والواهية، والموضوعة، ومع ذلك يجزمون بنسبتها إلى النبي ﷺ، بقولهم: وقد قال رسول الله، أو: لقوله ﷺ... وما أشبه ذلك، وهذه شهادة على الرسول ﷺ بلا علم، وجزم بلا برهان، فعمَّت الأحاديث الضعيفة بين العوام، لكثرة

---

١) ولذا نَنْصَحُ طلبة العلم، والباحثين، والمثقفين أن لا يقتنوا من الكتب إلا ما كان محققاً منها تحقيقاً علمياً دقيقاً ممن هو أهل لهذا العملِ العظيم في زمن نَدَرَ فيه من يتولى هذا الأمرَ من أهل العلم والعقل والتحقيق.

٢) **قلت**: ومن الجدير بالذكر فإنني قد أوليت هذا الجانب اهتماماً كبيراً، فأصدرت كثيراً من الكتب النافعة، واعتنيت بها أتم عناية تحقيقاً، وتدقيقاً، وإخراجاً، وتخريجاً، ولله الحمد والمنة. (لِّيَهْلِكَ مَنْ هَلَكَ عَن بَيِّنَةٍ وَيَحْيَى مَنْ حَيَّ عَن بَيِّنَةٍ) [الأنفال:٤٢].

٣) **قلت**: إنَّ الحديث الصحيح أصلٌ للأحكام الشرعية، فيجب أن يَنْبَنِي المذهبُ عليه، لا أن يَنْبَنِي الحديثُ الصحيحُ على المذهب.

وليس لأحد أن يُسَوِّغَ صنيعه هذا بما ذهب إليه بعض أهل العلم من جواز العمل بالحديث الضعيف في فضائل الأعمال، لأنهم قد اشترطوا شروطاً لا تتوفر في هذا الذي يُشاعُ ويُذاعُ من الأخبار.

وانظر: ((القول البديع)) للسخاوي (ص١٩٥).

سماعهم لها من الخطباء والوعاظ، والله أمر بالتثبت في الأخبار الجارية بين الناس؛ فكيف بخبر الرسول ﷺ الذي قوله تشريع، وفعله تشريع؟!.

والبعض الآخر يذكر الحديث وينسبه للنبي ﷺ، ولا يعلم من خرجه، ولا صحته، فإذا أردت أن تستفهم منه، أو تسأله: من رواه؟!، وما صحته؟!، أجابك مبادراً رافعاً رأسه: لا يضر جهالة صحته، هذا من فضائل الأعمال[1]: عجباً: (قُلْ آللَّهُ أَذِنَ لَكُمْ أَمْ عَلَى اللَّهِ تَفْتَرُونَ) [يونس:٥٩].

قلت: وهذا لما قَلَّ تعظيم الله تعالى، وتعظيم رسوله ﷺ من قلوب كثير من الناس؛ تساهلوا في رواية الأحاديث الضعيفة، ونسبوها إلى النبي ﷺ جازمين بها[2].

فكثيراً ما نسمع من الخطباء والوعاظ، وغيرهم أن النبي ﷺ قال: (رحم الله امرأً كف الغيبة عن نفسه)، وإذا سألته عن هذا الحديث: من رواه؟!، فإذا هو لا يدري!، وما صحته؟!، فكذلك لا يدري!، إنما يجيبك أنه قرأه في الكتاب الفلاني[3].

سبحان الله! أهذا يبرئ الذمة، ويخرج من العهدة؟!.

---

١) **قلت**: ولو فرضنا أنه من فضائل الأعمال؛ فالحديث الموضوع، والواهي لا يجوز ذكره إلا مع بيان أنه موضوع لا يصح عن النبي ﷺ.

فبسبب هذا التساهل توصل أهل البدع إلى بث بدعهم، ونشرها بين الناس، بحجة أنها أحاديث فضائل لا بأس بالعمل بها، متناسين أنهم بذلك يشرعون للناس بها؛ لأنهم سيعملون بها، ويبلغونها غيرهم.

قلت: فعمّت المصيبة بذلك.

٢) انظر: ((الإعلام بوجوب التثبت في رواية الحديث)) للعلوان (ص٦).

٣) **قلت**: إذا كان صاحب الكتاب اشترط الصحة، وهو ممن يعتمد عليه في التصحيح، والتضعيف؛ فيجوز الاعتماد عليه في النقل.

وأما إذا كان صاحب الكتاب من المتساهلين في نقل الأحاديث، بل ينقل كل شيء وجده في الكتب، سواءً كان ضعيفاً، أو صحيحاً، أو موضوعاً؛ فهذا لا يجوز الاعتماد عليه إلا بعد التثبت، والبحث، والله المستعان.

وانظر: ((الفتاوى)) لابن تيمية (ج٣ ص٤٢٥).

والحديث المشار إليه موضوع لا يصح، ومن نسبه إلى النبي ﷺ؛ فعليه الوعيد الشديد.

قال ابن أبي حاتم رحمه الله في ((الجرح والتعديل)) (ج٨ ص٤٢٤): عن مسروح أبي شهاب، سألت أبي عنه، وعرضت عليه بعض حديثه، فقال: (لا أعرفه، وقال: يحتاج أن يتوب إلى الله عز وجل من حديث باطل رواه عن الثوري).

قال الذهبي معقباً على ذلك في ((ميزان الاعتدال)) (ج٤ ص٩٧): (إي والله هذا هو الحق، إنَّ كل من روى حديثاً يعلم أنه غير صحيح، فعليه التوبة، أو يهتكه) [1].

قلت: إذا كان قول الذهبي هذا في عصره، فكيف الحال فيمن بعده، ولا سيما عصُرنا؟، نعم إن الأمر دين، وجِدٌّ خطير، فمن تحرَّى، وتثبت في دين الله، فأصاب فله أجران، وإن أخطأ فله أجر على اجتهاده.

وأما من تساهل في نقل الأحاديث، ولم يحقق، أو لم يسأل أهل العلم من أهل الحديث، فعليه الأثم، والوزر، ولو أصاب في صُنعه، ووافق الحق، لأنه أقدم في دينه بغير علم.

وقال البيهقي رحمه الله في ((جزء الجويباري)) (ص٢٢٧) معلقاً على حديث: (فَزَجَرَ الْمُصْطَفَى ﷺ فِي هَذَا الْخَبَرِ عَنِ الْكَلامِ فِي كِتَابِ اللَّهِ بِالرَّأْيِ،

---

١) **قلت:** والأمر هذا في المصنفات في التواريخ، والسِّير، والتفسير، والفقه، وأصول الفقه، والعقائد، وفضائل الأعمال وغيرها، فليس كل ما في هذه المصنفات هو صحيح، بل فيها أيضاً الضعيف، والمنكر، والموضوع، وما لا أصل له.

قال العراقي في ((ألفيته)) (ص٢٠):

وليعلم الطـــالب أن السِّيـــرا

تجمع ما صح، وما قد أُنْكِرَا

والقصدُ ذكر ما أتى أهل السِّيَرَ

به وإن أسنـــــــاده لم يُعتبر

وَسُنَّتُهُ ﷺ مقِيسَةٌ عَلَيْهِ حَتَّى لا يَحِلَّ لأَحَدٍ أَنْ يَقُولَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إلا بَعْدَ التَّثَبُّتِ، وَالْعِلْمِ بِهِ، كَمَا لا يَحِلُّ لأَحَدٍ أَنْ يَقُولَ فِي كِتَابِ اللَّهِ بِرَأْيِهِ إلا بَعْدَ الْمَعْرِفَةِ بِهِ، وَسَمَاعٍ مِمَّنْ يَعْرِفُهُ...

أعاذنا الله من الكلام في كتابه بالرأي، أو رواية أحاديث رسول الله ﷺ من غير تثبت، لئلا نكون داخلين في قوله ﷺ: (مَنْ كَذَبَ عَلَيَّ مُتَعَمِّدًا، فَلْيَتَبَوَّأْ مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ).اهـ

وَعَنْ مُحَمَّدِ بْنِ النَّضْرِ الْحَارِثِيِّ رحمه الله قَال: (أَوَّلُ الْعِلْمِ الإِنْصَاتُ لَهُ، ثُمَّ الاسْتِمَاعُ لَهُ، ثُمَّ حِفْظُهُ، ثُمَّ الْعَمَلُ بِهِ، ثُمَّ بَثُّهُ).

أثرٌ صحيح.

أخرجه أحمد في ((الزهد)) (ص٤٤١)، والخطيب في ((الجامع)) (٣٢٧)، والبيهقي في ((المدخل)) (٥٨١)، وفي ((شعب الإيمان)) (ج٤ ص٤١٩)، وابن عبدالبر في ((جامع بيان العلم)) (٧٥٩)، وأبو نعيم في ((الحلية)) (ج٨ ص٢١٧) من طريقين عن محمد بن النضر الحارثي به.

قلت: وهذا سنده صحيح.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله في ((الفتاوى)) (ج٣ ص٣٢٥): (وَكَذَلِكَ مِمَّا حَرَّمَهُ اللَّهُ تَعَالَى أَنْ يَقُولَ الرَّجُلُ عَلَى اللَّهِ مَا لَا يَعْلَمُ مِثْلَ أَنْ يَرْوِيَ عَنْ اللَّهِ وَرَسُولِهِ أَحَادِيثَ يَجْزِمُ بِهَا وَهُوَ لَا يَعْلَمُ صِحَّتَهَا).اهـ

وقال ابن القيم رحمه الله في ((أحكام أهل الذمة)) (ج١ ص٢٠): (وهكذا لا يسوغ أن يقول: قال رسول الله ﷺ، لما لا يعلم صحته، ولا ثقة رواته، بل إذا رأى أي حديث كان في أي كتاب؛ يقول: ((لقوله ﷺ))، أو ((لنا قوله ﷺ))، وهذا خطر عظيم، وشهادة على الرسول ﷺ بما لا يعلم الشاهد).اهـ

وقال الشيخ محمد بن عبدالوهاب رحمه الله: (فلا ينبغي أن يجزم الإنسان على رسول الله ﷺ بما لا يعلم صحته، وهو القول بلا علم) [١].**اهـ**

وقال الشيخ محمد بن عبدالوهاب رحمه الله: (وأما الجزم بالأحاديث التي لم تصح؛ فلا يجوز، فتفطن لهذه المسألة؛ فما أكثر من يقع فيها) [٢].**اهـ**

قلت: فإذا كان من يروي الأحاديث، وهو لا يعلم صحتها من القائلين على الله بلا علم؛ فكيف بالذين يعلمون أنها ليست عن النبي ﷺ؟!، فهؤلاء ماذا يكون حالهم؟!، أضف إلى ذلك أنها قد تكون معارضة للأحاديث الصحيحة الثابتة عن النبي ﷺ.

والواجب على كل عالم، وشيخ، وطالب علم، وخطيب، وواعظ: أن يتثبت إذا أراد أن ينسب حديثاً إلى النبي ﷺ، وليبحث في كتب أهل العلم؛ فإنهم خلّفوا لنا علماً كثيراً، خصوصاً في علم الحديث، وصنفوا المصنفات في الصحاح والضعاف[٣]، والله ولي التوفيق.

وما أحسن ما ذكره الهروي رحمه الله في ((ذم الكلام)) (ج٤ ص١٤) عن عبدالله بن المبارك: (أنه ضلَّ في بعض أسفاره في طريق، وكان قد بلغه أن من

---

١) انظر: ((الدرر السنية)) (ج١ ص٦٨).

٢) انظر: ((الدرر السنية)) (ج١ ص٦٨).

٣) فيجب على الناس جميعاً الاتعاظ بهذا الكلام في التثبت في رواية الأخبار، حتى يخرجوا من عهدة الكذب على النبي ﷺ.

وقد كان الصحابة الكرام يتثبتون في الرواية عن رسول الله ﷺ، حتى أن بعضهم يدع الجزم بالحديث عن النبي ﷺ تورعاً، واحتياطاً.

ضل في مفازة، فنادى: عبادَ الله أعينوني أُعينَ[١]، قال: فجعلت أطلب الجزء أنظر إسناده) [٢].

قال الهروي رحمه الله: (فلم يستجز أن يدعو بدعاء لا يرى إسناده).

قلت: وقد ثبت ضعف إسناد هذا الدعاء فلا يجوز العمل به، اللهم غفراً.

فيجب على الناس الاتعاظ بهذا الأثر في التثبت في رواية الأخبار، حتى يخرجوا من عهدة الكذب على النبي ﷺ[٣].

قلت: ورواية الحديث الضعيف من اكبر الكبائر، لأنه من الكذب على رسول الله ﷺ، اللهم سلم سلم[٤].

قال مسلم رحمه الله في ((مقدمة صحيحه)) (ج١ ص٦): (وَاعْلَمْ أَنَّ الْوَاجِبَ عَلَى كُلِّ أَحَدٍ عَرَفَ التَّمْيِيزَ بَيْنَ صَحِيحِ الرِّوَايَاتِ وَسَقِيمِهَا وَثِقَاتِ النَّاقِلِينَ لَهَا مِنَ الْمُتَّهَمِينَ، أَنْ لَا يَرْوِيَ مِنْهَا إِلَّا مَا عَرَفَ صِحَّةَ مَخَارِجِهِ وَالسِّتَارَةَ فِي نَاقِلِيهِ، وَأَنْ يَتَّقِيَ مِنْهَا مَا كَانَ مِنْهَا عَنْ أَهْلِ التُّهَمِ وَالْمُعَانِدِينَ مِنْ أَهْلِ الْبِدَعِ).**اهـ**

---

١) جاء هذا المعنى من عدة روايات مرفوعة، ولا تصح من رواية ابن مسعود، ورواية عتبة بن غزوان، ورواية ابن عباس رضي الله عنهم.

وانظر: ((الضعيفة)) للشيخ الألباني (ج٢ ص١٠٨).

٢) **أثرٌ حسن عن ابن المبارك.**

أخرجه الهروي في ((ذم الكلام)) (ج٤ ص١٤ و١٥) بإسناد حسن.

٣) لأن من أعظم الأسباب الجالبة لانتشار الأحاديث الضعيفة عدم التثبت في الرواية.

وانظر: ((تحذير الخواص من أكاذيب القصاص)) للسيوطي (ص١٢٥).

٤) وانظر: ((تحذير الخواص من أكاذيب القصاص)) للسيوطي (ص١٢٥).

وقال الدارقطني رحمه الله في ((الضعفاء)): (حتى كان في عصرنا هذا فتأمّلتُ أحوالَ طالبي العلم، وكاتبي الأحاديث، فوجدتهم على الضدّ مما كان عليه من قدّمت ذكره من الأئمة إلاّ مَنْ وفقه الله تعالى منهم للصواب، ورأيت أكثر طالبيه في هذا الزمان، والغالب على أرادتهم، والظاهر من شهواتهم، كُتُبُ الغريب، وسماع المنكر حتى صار المشهور عند أكثرهم غريباً، والمعروف عندهم منكراً، وخلطوا الصحيح بالسقيم، والحقَّ بالباطل، وذلك لعدم معرفتهم بأحوال الرواة ومحلهم، ونقصان علمهم بالتمييز، وزهدهم في تعلم ذلك، والبحث عنه، وطلبه من مظانه...وقد أخبر الله نبيه ﷺ بما يكون بعده في أمته من الروايات الكاذبة، والأحاديث الباطلة، فأمر النبي ﷺ باجتناب رواتها، وحذّرَ منهم، ونهى عن استماع أحاديثهم، وعن قبول أخبارهم) [1].**اهـ**

وَقَال الإمام أحمد بْنَ حَنْبَلٍ رحمه الله: (شَرُّ الْحَدِيثِ الْغَرَائِبُ الَّتِي لا يُعْمَلُ بِهَا، وَلا يُعْتَمَدُ عَلَيْهَا) [2].

وعن ابن وهب قال: (لولا مالك بن أنس، والليث بن سعد لهلكت، كنت أظن أن كل ما جاء عن النبي ﷺ يعمل به) [3]، وفي رواية: **(لولا الليث، ومالك لضَلَلْت)**.

---

١)وانظر: ((تحذير الخواص من أكاذيب القصاص)) للسيوطي (ص١٤٤).

٢)**أثرٌ حسن.**

أخرجه الخطيب في ((الكفاية)) (٣٩٧) بإسناد لا بأس به.

ونقله عنه ابن رجب في ((شرح العلل)) (ص٢٣٤).

٣) **أثر حسن.**

قال ابن رجب رحمه الله في ((شرح العلل)) (ص٢٤٠): (نوع من الغريب: وهو أن يكون الحديث في نفسه مشهوراً، لكن يزيد بعض الرواة في متنه زيادة تستغرب، وقد ذكر الترمذي أن الزيادة إن كانت من حافظ يعتمد على حفظه فإنها تقبل، يعني وإن كان الذي زاد ثقة لا يعتمد على حفظه لا تقبل زيادته، وهذا أيضاً ظاهر كلام الإمام أحمد).اهـ

وقال الإمام أحمد رحمه الله: (تركوا الحديث –يعني الصحيح–، وأقبلوا على الغرائب، ما اقل الفقه فيهم) [1].

وقال ابن رجب رحمه الله في ((شرح العلل)) (ص٢٠٨): (وأما أكثر الحفاظ المتقدمين: فإنهم يقولون في الحديث إذا تفرد به واحد وإن لم يرو الثقات خلافه إنه لا يتابع عليه، ويجعلون ذلك علة فيه، اللهم إلا أن يكون ممن كثر حفظه، واشتهرت عدالته، وحديثه كالزهري ونحوه، وربما يستنكرون بعض تفردات الثقات الكبار أيضاً، ولهم في كل حديث نقد خاص، وليس عندهم لذلك ضابط يضبطه).**اهـ**

أخرجه ابن النحاس في ((الأمالي)) (ص٥٥٩) من طريق هاشم بن يونس يقول: سمعت أبا صالح كاتب الليث يقول: سمعت عبدالله بن وهب.

قلت: وهذا سنده حسن.

وتابعه الربيع بن سليمان يقول: قال ابن وهب: (لولا مالك، والليث لضَلَّ الناس). وإسناده صحيح.

ونقله ابن رجب في ((شرح العلل)) (ص٢٣٧).

١) **أثرٌ حسن**.

أخرجه الخطيب في ((الكفاية)) (٣٩٨)، وفي ((شرف أصحاب الحديث)) (٦١) بإسناد حسن.

ونقله عنه ابن رجب في ((شرح العلل)) (ص٢٣٧).

وقال البيهقي رحمه الله في ((معرفة السنن)) (ج١ ص١٤٥): (وَفِي هَذَا مَا دَلَّ عَلَى أَنَّهُ يَنْبَغِي لِصَاحِبِ الْحَدِيثِ أَنْ يُمْسِكَ عَنْ رِوَايَةِ الْمَنَاكِيرِ، وَيَقْتَصِرَ عَلَى رِوَايَةِ الْمَعْرُوفِ، وَيَتَوَقَّى فِيهَا وَيَجْتَهِدَ حَتَّى تَكُونَ رِوَايَتُهُ عَلَى الإِثْبَاتِ وَالصِّحَّةِ).**اهـ**

وقال البيهقي رحمه الله في ((معرفة السنن)) (ج١ ص١٤٤): (وَهَذَا النَّوْعُ من معرفة صحيح الحديث من سقيمه لا يُعْرَفُ بِعَدَالَةِ الرُّوَاةِ وَجَرْحِهِمْ، وَإِنَّمَا يُعْرَفُ بِكَثْرَةِ السَّمَاعِ، وَمُجَالَسَةِ أَهْلِ الْعِلْمِ بِالْحَدِيثِ، وَمُذَاكَرَتِهِمْ، وَالنَّظَرِ فِي كُتُبِهِمْ، وَالْوُقُوفِ عَلَى رِوَايَتِهِمْ، حَتَّى إِذَا شَذَّ مِنْهَا حَدِيثٌ عَرَفَهُ).**اهـ**

وقال ابن رجب رحمه الله في كتابه ((مشكل الأحاديث)) في نقده لانفراد طاووس في حديث ((الطلاق)): (وانفراد الراوي بالحديث، وإن كان ثقة هو علة في الحديث، يوجب التوقف فيه، وإن يكون شاذاً، ومنكراً إذا لم يرو معناه من وجه يصح، وهذه طريقة أئمة الحديث المتقدمين[1]، كالإمام أحمد، ويحيى القطان، ويحيى بن معين، وعلي بن المديني، وغيرهم) [2].**اهـ**

ولذلك قال ابن رجب في كتابه ((مشكل الأحاديث)): (وكان علماء اهل مكة ينكرون على طاووس ما ينفرد به من شواذ الأقاويل) [3].**اهـ**

وقال ابن عبدالهادي الحنبلي رحمه الله في ((سَيْرِ الحاث)) (٩١): (وفي هذا البابُ شيءٌ كثيرٌ لعدم جواز العمل بالغريب[1]، وغير المشهور).**اهـ**

---

١) بخلاف المتأخرين والمعاصرين الذين يُصحّحون، أو يُحسنون الأحاديث بمجموع الطرق دون النظر إلى المتن، وهذا الفن في علم الحديث، اللهم غفراً.

٢) انظر: ((سَيْر الحاث)) لابن عبدالهادي الحنبلي (ص٨٩).

٣) انظر: ((سَيْر الحاث)) لابن عبدالهادي الحنبلي (ص٩٣).

قلت: وقد ظهر جليّاً أن الحديث المنكر والشاذُّ لا يُنظر فيهما، ولا يُعتبر بهما.

قال أبو داود في ((الرسالة)) (٩٢): (لا يُحْتَجُّ بِحَدِيثٍ غَرِيبٍ، وَلَوْ كَانَ مِنْ رِوَايَةِ مَالِكٍ، وَيَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، وَالثِّقَاتِ مِنْ أَئِمَّةِ الْعِلْمِ.

وَلَوِ احْتَجَّ رَجُلٌ بِحَدِيثٍ غَرِيبٍ وَجَدْتَ مَنْ يَطْعَنُ فِيهِ، وَلا يُحْتَجُّ بِالْحَدِيثِ الَّذِي قَدْ احْتَجَّ بِهِ، إِذَا كَانَ الْحَدِيثُ غَرِيبًا شَاذًّا).**اهـ**

وقال ابن رجب رحمه الله في ((شرح العلل)) (ج٢ ص٦٢٤) في وصف ((معاجم الطبراني)) و((مسند البَزَّار))، و((أفرادِ الدارقطنيّ)): (هي مَجْمَعُ الغَرَائِبِ والمَنَاكير).**اهـ**

قلت: فإذا تقرَّر أن هذه الكتب تجمع الأحاديث الغرائب والمناكير وغيرها، فيجب تمييز هذا عن هذا، ومعرفة ذلك للعمل بما يصح، وترك ما لا يصح[٢].

قال أبو داود رحمه الله في ((الرسالة)) (ص٣٣): (فَرُبَّمَا يَجِيءُ مِنْ طَرِيقِ الإِسْنَادِ فَيُعْلَمُ مِنْ حَدِيثِ غَيْرِهِ أَنَّهُ مُتَّصِلٌ، وَلا يَتَبَيَّنَهُ السَّامِعُ إِلا بِأَنْ يَعْلَمَ الأَحَادِيثَ، وَتَكُونُ لَهُ فيه مَعْرِفَةٍ فَيَقِفُ عَلَيْهِ مِثْلَ مَا يُرْوَى عَنِ ابْنِ جُرَيْجٍ، قَالَ: أَخْبَرَنِي عَنِ الزُّهْرِيِّ، وَيَرْوِيهِ الْبُرْسَانِيُّ، عَنِ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنِ الزُّهْرِيِّ.

فَالَّذِي يَسْمَعُ يَظُنُّ أَنَّهُ مُتَّصِلٌ، وَلا يَصِحُّ بَيْنَهُمْ، فَإِنَّمَا تَرَكْنَاهُ لَذَلِكَ هُوَ، لأَنَّ أَصْلَ الْحَدِيثِ غَيْرَ مُتَّصِلٍ، وَلا يَصِحُّ، وَهُوَ حَدِيثٌ مَعْلُولٌ[١]، وَمِثْلُ هَذَا كَثِيرٌ، وَالَّذِي لا يَعْلَمُ، يَقُولُ: قَدْ تَرَكَ حَدِيثًا صَحِيحًا فِي هَذَا وَجَاءَ بِحَدِيثٍ مَعْلُولٍ).**اهـ**

---

١) **قلت**: وهو المقلد يعملون بأي شيء يَرد عليهم في الكتب دون تثبت في معرفته.

٢) وانظر: ((شرح علل الترمذي)) لابن رجب (ج٢ ص٦٢١)، و((تدريب الراوي)) للسيوطي (ج٢ ص١٨٢).

قلت: ومعناه: قد يأتي الحديث، ويبدو للإنسان العادي أنه متصل، غير أن العارف يعلم من مقارنة هذه الرواية للحديث، برواية أخرى يعلم أن هذا الحديث منقطع.

فالذي يسمع، ولا يكون من أهل التدقيق يظن أنه متصل مع أنه لا يصح البتة... وقد يعترض معترض لا يعلم، ويقول: تركت حديثاً صحيحاً، ويأتي بهذا الحديث المعلول، ولا يدري أنه معلول، لأنه لا يعلم، ومثل هذا كثير.

قال الدراقطني رحمه الله في ((الضعفاء)): (ومن سننه ﷺ، وسُنّة الخلفاء الراشدين مِنْ بعدِ الذبِّ عن سنته، ونفي الأخبار الكاذبة عنها، والكشف عن ناقلها، وبيان تزوير الكاذبين، ليسلم من أن يكون خصمُه رسولَ الله ﷺ، لأنه من روى عن النبي ﷺ حديثاً كذباً، وأقَرَّ عليه كانَ النبي ﷺ خصمَهُ يومَ القيامة) [٢]. **اهـ**

وياليت وعاظ زماننا يعتبرون بهذا الكلام، ولا ينشرون الأخبار المكذوبة؛ لأنها بلية عظمى، ويسألون أهل الذكر، وأهل المعرفة بالأخبار النبوية عن الأحاديث التي يريدون أن يتكلّموا بها، كي يعينوهم على معرفة الصحيح من السقيم، والحق من الباطل، وكي يسلموا أيضاً من العقوبات والوخيمة المترتبة على بث الأخبار الضعيفة[٣].

---

١) وهذا المنهج هو منهج المحدثين، وهو مقابلة المرويات بعضها ببعض، وبهذا المنهج مع ملاحظة طبقات الرواة يعرف الحديث المتصل حقاً، وما ليس بمتصل، وإن كان ظاهره الاتصال، ومن الواضح أن هذه المقابلة إنما يعرفها المختص بالحديث، المطلع على طرق الحديث المتعددة.

٢) انظر: ((تحذير الخواص)) للسيوطي (ص١٤٧).

٣) **قلت**: وهناك بعض من الناس يزيدون في الفاظ الحديث، ويدّعون أنه لا بأس بذلك إذا كان المعنى صحيحاً، وهذه مصيبة أخرى، وهؤلاء يستحقون العقوبة التي تردعهم، وأمثالهم من القائلين على الله بلا علم، لأنه قول على الله تعالى، وعلى رسوله ﷺ بلا برهان.

قلت: فلا يجوز الزيادة على شرع الله تعالى، وشرع رسوله ﷺ.